



ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يطور منظوراً جديداً للاستجابة للالتزامات المتعددة الأبعاد في سوريا. فقد أظهر النهج الذي اتبعه حتى الآن حيال سوريا ميلاً للتغاضي عن مسألة المساواة بين الجنسين، ولجعل الدولة بدلاً من الإنسان محور التركيز.



توفر السياسة الخارجية النسوية إطاراً ثلاثي الأبعاد لتحليل نهج الاتحاد الأوروبي تجاه سوريا بشكل شامل. فهي توسع نطاق تعريف الأمن، وتفكك رموز علاقات القوة، وتتعترف بالقدرات المتنوعة في صنع السياسات.



يجدر بالاتحاد الأوروبي تعزيز الأمن البشري المراعي لمنظور الجندر لجميع السوريين والسوريين، والحد من الاختلال في موازين القوى على مستويات المشاركة كافة؛ إضافة إلى ضمان المشاركة الشاملة والمتنوعة للنساء والمجتمع المدني في صنع السياسات في الاتحاد الأوروبي.

السلام والأمن

السياسة الخارجية النسوية للاتحاد الأوروبي بشأن سوريا

كيف يمكن للمنظور الشامل أن يرشد صنّاع السياسات في الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا

نورا اليسا بيك
وباربارا ميتلهامر
أيار/مايو 2021

قائمة المحتويات

2	الحاجة إلى منظور جديد بشأن الأزمات المتعدّدة الأبعاد في سوريا	1
4	السياسة الخارجية النسوية كإطار سياسي وتحليلي	2
6	تحليل ثلاثي الأبعاد لنهج الاتحاد الأوروبي تجاه سوريا	3
6	توسيع نطاق تعريف الأمن	3.1
8	فك رموز علاقات القوة على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي	3.2
10	قدرات متنوّعة: دور المرأة والمجتمع المدني في صنع السياسات في الاتحاد الأوروبي	3.3
13	نحو سياسة خارجية نسوية للاتحاد الأوروبي بشأن سوريا	4
13	الأمن البشري المراعي لمنظور الجندر لجميع السوريات والسوريين داخل سوريا وخارجها	4.1
14	تحديد الاختلالات في موازين القوى وتفكيك الحواجز	4.2
14	المساهمة النسوية والمدنية الشاملة والمتنوعة في صنع السياسات	4.3
16	المراجع	

الحاجة إلى منظور جديد بشأن الأزمات المتعددة الأبعاد في سوريا

في خضم هذا كله، أثر النزاع في سوريا بشكل غير متناسب على النساء والفئات المهمشة، بينما تم إغفال دورهن في حل النزاع. إذ تُعزز النزاعات التمييز القائم بالفعل ضد النساء والفتيات، ما يجعلهن أكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 2021). يمكن خلال النزاع أن تُسيّس أجساد النساء والفتيات من خلال العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر، حتى أنها تُستخدم كأدوات تقسيمية (Makar 2019). وتلك هي الحال أيضاً في السياق السوري حيث لا تتأذى النساء والفتيات جراء الاتجار بالبشر والاعتقال والاختفاء القسري وحسب، لكن أيضاً بفعل الآثار الجندرية لهذه التطورات التي تفاقمت بسبب الحرب (Khattab 2020; Mehrez 2017). ومن خلال مكافحة انعدام الأمن الجسدي والاقتصادي الذي يؤثر على النساء والفتيات، ازدادت الممارسات المؤذية الأخرى، التي تقوّض حقوق النساء والفتيات السوريات أكثر بعد، مثل سحبهن من التعليم وزيادة الزواج القسري أو زواج الطفلات (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2020). وفي الوقت نفسه، ساهم النزاع في تغيير الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والجندرية داخل الأسر السورية - في داخل سوريا وفي الدول المجاورة - فأثقل كاهل النساء بشكل غير متناسب، لا سيما أنهن أيضاً من بين أكثر الفئات استضعافاً من الناحية الاقتصادية. واضطرت عدة نساء إلى تحمل المسؤولية الاقتصادية لإعالة أنفسهن وأفراد أسرهن. بالإضافة إلى ذلك، فهن يفتقرن إلى الموارد، وإلى الحصول على فرص العمل أو المساواة في الحصول عليها، بينما يزداد خطر تعرّضهن للعنف (Care 2020؛ Haddad 2014؛ Saba and Kapilashrami 2016؛ ومجلس أمن الأمم المتحدة 2020). ولسوء الحظ، لم تخضع الديناميات الجندرية وآثار النزاع السوري، مثل العنف، أو النزوح القسري، أو العيش في أطر النزوح، أو آثار اقتصاد الحرب، للتحليل الكافي بعد (El Bakry and Schneider 2021؛ Staszewska 2017).

صحيح أن دور المرأة السورية كان مهماً في عمليات السلام الرسمية، إلا أنها تُعد عاملاً مهماً للسلام. فقد ساهمت في مجموعة من الشبكات، بصفتها أفراداً، أو من خلال المنظمات النسائية والنسوية، ساهمت النساء السوريات في إحلال السلام والأمن لجميع السوريين - من خلال توسيع نطاق الأجندة (الدولية)، أو التفاوض على وقف إطلاق النار المحلي، أو استبدال هيكل الحكومة المحلية، أو توثيق انتهاكات حقوق المرأة وحقوق الإنسان (مجلس العلاقات الخارجية 2020؛ Jouejati 2017).

تحوّل ما بدأ كانتفاضة ضد نظام بشار الأسد الاستبدادي إلى حرب أهلية مدوّلة، بلغت عامها الحادي عشر في آذار/مارس 2021. وإلى يومنا هذا، لا يزال النظام يمسك بزمام السلطة، بدعم من روسيا وإيران، فيما تنقسم سوريا إلى أربع مناطق مختلفة¹ بالتالي، في ظل تدويل النزاع وتعزيز سلطة النظام، يُستبعد إلى حد كبير إيجاد حل سياسي للنزاع يكون ملكاً للسوريات والسوريين. مع ذلك، لا يمكن للمأزق الحالي أن يستمر على حاله على المديين المتوسط والبعيد.

لقد أُمست سوريا أسوأ أزمة إنسانية وأزمة لاجئين في عصرنا (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2018؛ الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية 2017). توفي جراءها أكثر من 511000 شخص (هيومن رايتس ووتش 2019). وفرّ ما مجموعه 5.6 مليون من النساء والرجال والفتيات والفتيان من سوريا، معظمهم إلى بلدان مجاورة مثل تركيا ولبنان والأردن، إضافة إلى 6.2 مليون سورية وسوري آخرين نزحوا داخلياً (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2021؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2021 ب). ولا تزال حالة حقوق الإنسان، وهي السبب الرئيس لاندلاع الحرب الأهلية عام 2011، آخذة في التدهور (هيومن رايتس ووتش 2021). وكان الفساد والمحسوبية يحكمان الاقتصاد بالفعل قبل الحرب، وهو يواصل اليوم تدهوره السريع² (البنك الدولي 2021؛ Daher 2019). كما استبدل الاقتصاد السوري باقتصاد الحرب، ما يأتي بالإفادة على قلة قليلة وحسب (Yazigi 2014). وقد قُدّرت تكاليف إعادة إعمار البلاد بما بين 250 و1000 مليار دولار أمريكي (Asseburg 2020: 18). ويعيش ما مجموعه 83 بالمئة من السوريين تحت خط الفقر (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2019)؛ ويعتمد 13.5 مليون منهم على المساعدات الإنسانية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2018). علاوة على هذه الأزمات كلها، ضربت جائحة كوفيد 19 سوريا بشدّة، بينما نظام الرعاية الصحية فيها مدمر أصلاً، ويفتقر إلى الطاقم والمعدات الطبية، كما ترتفع فيها أعداد النازحين داخلياً في المخيمات والبلدات المكتظة بالسكان (Said 2020).

1 يسيطر النظام على الجزء الأكبر من البلاد، بما في ذلك دمشق وحمص وحلب. وبالرغم من تواجد النظام رمزياً، إلا أن القوة المدعومة من الولايات المتحدة بقيادة كردية تسيطر على شمال شرق سوريا، بما في ذلك 80 بالمئة من الموارد الطبيعية في سوريا. فيما تسيطر القوات التركية على شمال غرب سوريا. وتسيطر هيئة تحرير الشام على المنطقة الرابعة، وهي إدلب (Atwood, Khalifa, and Modirzadeh 2021).

2 صُنّفت منظمة الشفافية الدولية سوريا في المرتبة 178 من أصل 180 دولة، مقارنة بالمرتبة 134 من أصل 178 قبل الحرب في عام 2010 (منظمة الشفافية الدولية 2010، 2020).

يكتسي النزاع في سوريا أهمية قصوى بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي لم يؤدِّ دوراً عسكرياً نشطاً في النزاع بحد ذاته، إلا أنه قد انخرط بقوة في سوريا. فعلى المستوى السياسي، يدعم الاتحاد عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة والمعارضة السوريّة، مالياً ودبلوماسياً على حد سواء. كما أن المجلس الأوروبي، منذ عام 2011، قد فرض عقوبات على أفراد سوريين متورطين في القمع العنيف للمدنيين في سوريا. أما على صعيد المساعدات الإنسانية لسوريا والمنطقة، فيُعَدّ الاتحاد الأوروبي الجهة المانحة الكبرى (المجلس الأوروبي 2020). إلا أن نهجه الحالي، بالنظر إلى التحديات على أرض الواقع، لا يُقدِّم مخرجاً من المأزق. كما أن الانتقال السياسي، الذي جعله الاتحاد الأوروبي شرطاً لتمويل أي إعادة إعمار في سوريا، بعيد المنال. بالتالي، يصبح من الضروري تطوير نهج جديد، ليس فقط لدعم جميع السوريين، ولكن أيضاً لصالح الاتحاد الأوروبي نفسه.³

تبحث هذه الورقة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه سوريا من خلال عدسة السياسة الخارجية النسوية. وتقوم السياسة الخارجية النسوية على تعريف واسع النطاق للأمن، وتدرس بشكل نقدي هياكل القوى الدولية، كما أنها تركز على التنوع في صنع السياسات. بالإضافة إلى ذلك، فهي تضع حقوق جميع الفئات وحاجاتها في قلب النقاش. وفي ضوء منظور هذه السياسة الخارجية النسوية المختلف تماماً حول السلام والأمن، ينبغي استكشاف الإمكانيات التي توفرها لتعديل نهج الاتحاد الأوروبي تجاه سوريا. فالاتحاد الأوروبي بحاجة إلى استراتيجية تأخذ الآثار الجندريّة للحرب بعين الاعتبار، وكذلك حاجات جميع السوريين وحقوقهم. يسلِّط التحليل الراهن الضوء على طرائق جديدة للتفكير والعمل من أجل تحقيق نهج للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أكثر إدماجاً ومساواةً وشمولاً.⁴

3 لا يمكن تلبية المصالح الرئيسة للاتحاد الأوروبي - أي تحقيق الاستقرار في البلاد والمنطقة بأسرها، ووقف تدفق اللاجئين وعودتهم الطوعية والأمنة، ومكافحة الجماعات الإرهابية مثل داعش، وكذلك منع تآكل المزيد من النظام الدولي، على سبيل المثال من خلال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية - بواسطة نهجه الحالي (Asseburg) (2020).

4 لا يكمن الهدف من هذه الورقة في تقديم تحليل شامل لدور الجندر في عملية السلام السورية أو لوضع المرأة السورية ككل. كما أنها لا تمثل تحليلاً نسبياً متعمقاً للأبعاد والجهات الفاعلة والسياسات المتعددة المستويات كافة، لكنها تسعى إلى تبيان الثغرات البحثية وضرورة إجراء المزيد من التحليلات النسوية بشأن هذه المسألة

السياسة الخارجية النسوية كإطار سياسي وتحليلي

بالنظر إلى الأمن من زاوية مختلف، أي كإطار تحليلي، توفر السياسة الخارجية النسوية وجهة نظر شاملة حول دور الجندر في السلام والأمن. ويستند هذا الإطار التحليلي إلى ثلاث ركائز: أولاً، الفهم الواسع النطاق والمُراعي للجندر للأمن (البشري)؛ ثانياً، التفكير في علاقات القوة وتفكيك رموزها على المستويات الفردية والوطنية والإقليمية والدولية؛ وثالثاً، ضرورة التنوع في صنع السياسات على جميع المستويات.⁵

يتبع هذا التحليل النهج المذكور أعلاه لدراسة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه سوريا. ومن خلال اتخاذ هذه الورقة الاتحاد الأوروبي كنقطة انطلاق، فهي تعود إلى تعريف بيرناردينغ / لونز لسياسة خارجية نسوية تخص الاتحاد الأوروبي بصفتها «العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي الذي يحدّد تفاعلاته مع الدول والمنظمات فوق الوطنية، والمنتديات المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني، والحركات، بطريقة تعطي الأولوية للمساواة بين الجنسين، وتكرّس حقوق الإنسان للنساء وحقوق غيرهن من الفئات المهمشة سياسياً، ويسعى بكل إخلاص إلى تحقيق السلام النسوي» (Lunz 2020: 41).⁶

تتجدر السياسة الخارجية النسوية في الاعتراف بأن السلام والأمن تكوّنها الدينامية الجندرية نفسها التي تكوّن مجتمعاتنا. وتعود المساواة بين الجنسين بالنفع على المجتمع ككل. فهي تُسهم في اتفاقات سلام أكثر شمولاً واستدامة، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، والنهوض بالسلام الدولي (Bigio and Vogelstein 2020; Krause et al.). وبالرغم من أن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وحقوق الإنسان هي العمود الفقري لهذا النهج، إلا أن السياسة الخارجية النسوية ليست معيارية بحتة. فهي تهدف إلى مراعاة وقائع السلام والنزاع بشكل شامل. وغالباً ما ترفض النهج التقليدية للسياسة الخارجية والأمنية هذه الحقائق وتغفل الاختلافات الجندرية على أي نطاق حقيقي، فتبقى في الغالب متعامية جندرياً (Hudson 2020).

إن السياسة الخارجية النسوية مفهومٌ يوفّر إطاراً سياسياً وتحليلياً على حد سواء. على المستوى السياسي، كانت السويد في عام 2014 أول دولة تعلن أن حكومتها نسوية. ولم ينفك المفهوم يكسب زخماً منذ ذلك الحين، مع إعلان عدد من الحكومات أنها تعتمد نهجاً نسوياً في سياساتها الخارجية أو الإنمائية، وإن كان بدرجات متفاوتة (Bigio and Vogelstein 2020; Thompson and Clement 2019). لكن يبقى النهج السويدي هو الأكثر شمولاً حتى الآن، ويغطّي مجالات العلاقات الخارجية كافة. وهو يستند إلى أربعة مبادئ: (1) حقوق المرأة، (2) المجهزة بالموارد، (3) والتمثيل ذات المعزى، (4) مع مراعاة وقائع النساء (المكاتب الحكومية للسويد 2019؛ Bernarding and Lunz 2020).

أدت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم دوراً محورياً في تطوير السياسة الخارجية النسوية كمفهوم سياسي، وفي تسليط الضوء على دور الجندر في النزاع (Anderlini 2019). فصقلت المفاهيم السياسية ووضعت معياراً مشتركاً لما يشكل سياسة خارجية نسوية (Thompson 2020). وفي الوقت نفسه، سلّط الباحثون والباحثات والناشطات والناشطون النسويون الضوء على التحديات التي تطرحها هذه الأطر السياسية النسوية القائمة وأوجه القصور فيها. فغالباً ما تركز السياسات القائمة على مفاهيم ثنائية ضيقة النطاق للجندر. ولا تطّبق كلها نهجاً نسوياً شاملاً على جميع أشكال الإجراءات الخارجية، إذ غالباً ما تعالج إلى حد ما فقط الديناميات الجندرية الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية (Scheyer and Kumskova 2019: 60).

⁵ طُبق هذا الإطار للمرة الأولى في أدبيار وميتيلهامر (2020).
⁶ يشمل هذا التعريف فهم ليريك تومبسون وراشيل كليمان الأوسع نطاقاً للنسوية «كوسيلة لتعطيل هيكل السلطة الذكورية التي يهيمن عليها الذكور في مراكز التأثير كافة (المساعدات والتجارة والدفاع والدبلوماسية). مستنيرة بأصوات الناشطات والنشطاء النسويين والجماعات والحركات النسوية» (Thompson and Clement 2019).

تحليل ثلاثي الأبعاد لنهج الاتحاد الأوروبي تجاه سوريا

3.1 توسيع نطاق تعريف الأمن

الأوروبي (2017).⁹ لكن لا تشمل أي منها منظوراً مراعيًا للجندر كما أنها لا تدمج منظور الجندر. وبشكل عام، يُعتبر الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي بشأن سوريا متعامياً عن منظور الجندر إلى حد كبير.

الاستقرار والأمن المتمحور حول الدولة بدلاً من الأمن البشري المراعي للمنظور الجندري يشدد الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي على ضرورة الانتقال السياسي من أجل إنهاء الحرب في سوريا وتحقيق السلام المستدام، مع التأكيد على كل من قرار مجلس الأمن 2254 وبيان جنيف. لكنه يركز على الاستقرار والنهج المتمحور حول الدولة بدلاً من النهج المتمحور حول الإنسان.¹⁰ ويتم تصوير السلامة والأمن كأمرين تحققهما الدول من خلال الاستقرار، وليس كأمرين يُنشأن من قبل المواطنين والمواطنات ومن أجلهم.¹¹ ولا يذكر الإطار عدم المساواة بين الجنسين وأوجه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية كسبب أساسي للعنف والنزاع في سوريا.¹²

نادراً ما يكون الأمن البشري والاحتياجات المدبّية في صميم هذه الاحتياجات ومعالجتها. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد مقترحات حول كيفية دعم منظمات المجتمع المدني ذلك في سوريا والمنطقة. كما لا تركز الوثائق المذكورة أعلاه على الاحتياجات البشرية، والتدابير

توسّع السياسة الخارجية النسوية المنظور الذي تتخذه النهج التقليدية للسياسة الخارجية. فهي تقدم تعريفاً إيجابياً للأمن يتجاوز غياب النزاع المسلح، ويخفف التركيز على الوسائل العسكرية، ويمنع بيئة يتشدد فيها الأمن للسياسة الخارجية. كما أنه يضع الأمن البشري في صلب هذه السياسة الخارجية التي تحدّد الاحتياجات الخاصة بالجندر للنساء والفتيات والفتيان والرجال، وتستجيب لها.

صحيح أن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان هي قيم أساسية في الاتحاد الأوروبي، إلا أنه لا يزال بعيداً عن تحقيق طموحاته لجهة السعي إلى صنع سياسة خارجية تراعي منظور الجندر (الاتحاد الأوروبي 2008). وقد هدف الاتحاد الأوروبي إلى دمج الأمن البشري، إنما لا يزال مفهومه العام للأمن متجذراً في التحيز الجندري، ولا تزال نهج سياسته الخارجية متعامية إلى حد كبير عن مراعاة منظور الجندر.⁷ وتشير خطة عمل الاتحاد الأوروبي الثالثة بشأن المسائل الجندرية المعتمدة حديثاً إلى إحراز بعض التقدم. ولكن يكمن التحدي الرئيس الآن في إدماج هذا الطموح في الاستراتيجيات والبرامج المواضيعية والإقليمية (الاتحاد الأوروبي 2020).

3.1.1 النهج الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي تجاه سوريا

يتكون الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي⁸ تجاه سوريا من الاستراتيجية الإقليمية للاتحاد الأوروبي الخاصة بسوريا والعراق وتهديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» (المجلس الأوروبي 2016؛ المجلس الأوروبي 2015) واستراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بسوريا بشأن سوريا المعتمدة في عام 2017 (المجلس

9 تمثل هذه الوثائق الثلاث جوهر الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي تجاه سوريا. وتستكملها استنتاجات إضافية للمجلس. علاوة على الوثائق الاستراتيجية الخاصة بسوريا، ترشد الأطر المواضيعية للاتحاد الأوروبي، مثل أجندة مكافحة الإرهاب الخاصة بالاتحاد الأوروبي، أيضاً إجراءات الاتحاد الأوروبي تجاه سوريا والمنطقة. لذا، يجب إجراء تحليل نسوي شامل لأجندة مكافحة الإرهاب الخاصة بالاتحاد الأوروبي التي تعود إلى كانون الأول/ديسمبر 2020. حيث كانت الاستراتيجية السابقة متعامية تماماً عن مراعاة منظور الجندر (Davis 2018; Stern 2011).

10 يشير الرابط بين السلام والاستقرار والأمن كأهداف رئيسة (المجلس الأوروبي 2015؛ المجلس الأوروبي 2016؛ المجلس الأوروبي 2017) إلى منظور الأمن القومي بدلاً من التعريف النسوي للسلام الإيجابي. ومن الاقتباسات الإضافية: «يستذكر المجلس أن النزاع في سوريا يؤثر بشكل مباشر في الاتحاد الأوروبي (...)» / «لا يمكن سوى حل سياسي موثوق (...) ضمان استقرار سوريا وإتاحة هزيمة حاسمة لداعش وغيرها من الجماعات الإرهابية التي حدّتها الأمم المتحدة في سوريا» (المجلس الأوروبي 2017). «لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتحقيق السلام والاستقرار والأمن الدائمين في سوريا والعراق والمنطقة الأوسع. فضلاً عن مواجهة تهديد الدولة الإسلامية في الشام والعراق / داعش» (المجلس الأوروبي 2015).

11 إن أمن البلد أو المنطقة هو النقطة المحورية: «[...] التحديات الأمنية التي تطرحها الأزمات للمنطقة (...)» (المجلس الأوروبي 2015). «لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتحقيق السلام والاستقرار والأمن الدائمين في سوريا والعراق والمنطقة الأوسع» (المجلس الأوروبي 2015 / 2016). «[...] زيادة الأمن والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب (...)» (المجلس الأوروبي 2016).

12 حول آثار اللامساواة بين الجنسين بصفتها سبباً للنزاع وانعدام الاستقرار، يرجى مراجعة (Hudson 2012). حول اللامساواة بين الجنسين في سوريا، يرجى مراجعة: (TDA 2017).

7 للاطلاع على تحليل نسوي مواضيعي وإقليمي عام لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية، يرجى مراجعة (Adebahr and Mittelhammer 2020; Bernarding and Lunz 2020; Davis 2018; and Stern 2011).

8 على وجه التحديد، عملت المؤلفتان على تحليل: استنتاجات المجلس حول الاستراتيجية الإقليمية للاتحاد الأوروبي الخاصة بسوريا والعراق وتهديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» (المجلس الأوروبي 2015)؛ استنتاجات المجلس حول الاستراتيجية الإقليمية للاتحاد الأوروبي الخاصة بسوريا والعراق وتهديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» (المجلس الأوروبي 2016)؛ استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا 2017 (المجلس الأوروبي 2017)؛ البيان المشترك الموجه إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي (الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية)؛ استنتاجات المجلس حول سوريا 2018 (المجلس الأوروبي 2018).

والسوريين - سواء في سوريا أو الدول المجاورة - محور التركيز. فالاتحاد الأوروبي يقدم دعماً مالياً وبرنامجياً كبيراً للاجئين والبلدان المضيفة للاجئين¹⁸، لكن التصور السائد للاستقرار في الوثائق الاستراتيجية يعتبر اللاجئين خطراً، بدلاً من تلبية احتياجات الفئات المستضعفة من الناس. بالتالي، تفتقر هذه الوثائق إلى منظور جندي حول الظروف المعيشية التي تؤدي إلى تفاقم أوجه الاستضعاف.

المساءلة

يتناول الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي المساءلة، وهذا أمر أساسي للانتقال السياسي والعدالة الانتقالية. لكنه لا يقدم أي تفاصيل عن كيفية تحقيق هذه المساءلة. علاوة على ذلك، لا تسلط الوثائق الاستراتيجية الضوء على دور المجتمع المدني، لا سيما المنظمات التي توثق الفظائع وترصدها. ولم يُؤت على ذكر العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر على الإطلاق في سياق المساءلة، بل ورد فقط في الاستراتيجية الإقليمية للاتحاد الأوروبي في معرض ذكر الإرهاب والتطرف العنيف. ومن شأن هذا التصور الضيق النطاق للاحتياجات الخاصة بالجندر من أجل الحماية أن ينشئ فجوة في المساءلة تجاه النظام، الذي ارتكب بشكل منهجي العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر ضد النساء والفتيات والرجال، مرتكباً بالتالي جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب (رابطة النساء الدولية للسلم والحرية 2020؛ لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية 2018).

3.1.2 تنفيذ نسوي؟

ينفذ الاتحاد الأوروبي إطاره الاستراتيجي في نظام متعدد المستويات من الأدوات المالية والبرنامجية، من خلال دعمه، على سبيل المثال، للاجئين والبلدان المضيفة للاجئين، ومفاوضات السلام، والمجتمع المدني. وبواسطة مؤتمراته السنوية في بروكسل، يُقي سوريا على رأس جداول أعمال الجهات المانحة، ويساعد بالتالي على تعبئة كميات كبيرة من الأموال (المفوضية الأوروبية 2021)، لكن لا بد من تحليلات نسوية معمقة لهذه الأدوات البرنامجية والمالية، للتأكد من مدى مراعاتها لمنظور الجندر أو اعتمادها نهجاً نسوياً.

بالإضافة إلى الأدوات المالية والبرنامجية، اتبع الاتحاد الأوروبي أيضاً نهجاً دبلوماسياً. وقد شدد على أن أي حل في سوريا لا يمكن أن يقوم على الأعمال العسكرية. لكن، رداً على القمع الشديد للمدنيين والمدنات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري منذ عام 2011، عاد الاتحاد الأوروبي إلى وسائل الدبلوماسية القسرية، وفرض عقوبات على أفراد وقطاعات وكيانات محددة. وتهدف هذه التدابير إلى الضغط على النظام لوقف القمع العنيف والانخراط في مفاوضات جادة. وهي تشمل استثناءات إنسانية وتسعى إلى تجنب الآثار السلبية على السكان السوريين.

من منظور نسوي، يشكّل استخدام العقوبات خلافاً كبيراً، وإذا ما طبقت، فإنه ينبغي أن ترصد عن كثب الآثار الجندرية على أرض الواقع. فالنهج النسوي يستلزم تحليلاً لآثار العقوبات في جميع أجزاء المجتمع، خاصة (1) الفئات المستضعفة اجتماعياً واقتصادياً، مثل

الاجتماعية والاقتصادية، والمجتمع المدني، إلا في حالات معزولة وبدرجات متفاوتة.¹³ ويسلّط الإطار الاستراتيجي أقله الضوء على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية كعنصر جوهري يتوافق معه التزام الاتحاد الأوروبي المالي الكبير.

المشاركة السياسية للمرأة لكن من دون إدماج منظور الجندر

تركز فقرات فردية من الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي على دعم المشاركة السياسية للنساء وحمايتهن، لكن بواسطة نهج «إضافة النساء والخلط».¹⁴ حيث تُصوّر النساء ككيان إجماعي، بدلاً من مراعاة خلفياتهن ومواقفهن السياسية المتنوعة. وإذا انعكس هذا النهج في العمليات السياسية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى نزاع الطابع السياسي عن النساء وعدم الاعتراف بأصواتهن وآرائهن المتنوعة.

علاوة على ذلك، لا يتم التصدي لتأثير العنف والحرب على النساء والفتيات السوريات، ما يزيد من تفاقم أوجه اللامساواة بين الجنسين القائمة بالفعل، كما أنه لا يُؤخذ بعين الاعتبار من حيث الإغاثة والدعم. ويُعدّ نهج الاتحاد الأوروبي متعامياً بالكامل عن منظور الجندر في هذا الصدد، ولذا لم يفلح في تحديد أو تلبية الاحتياجات الأمنية الخاصة بالجندر.

يشدّد الاتحاد الأوروبي على مشاركة المرأة في جميع المسائل المتصلة بالسلم والأمن.¹⁵ ويّرّد ذكر دور المشاركة السياسية للمرأة والحاجة إلى تعزيز المنصات، على غرار المجلس الاستشاري للمرأة¹⁶ في الوثائق الاستراتيجية. لكن هذا النهج يُخفق في تفكيك الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في صنع السياسات في الاتحاد الأوروبي بشكل منهجي.

الفئات المهمشة والمستضعفة

من شأن النهج النسوي أن يضع احتياجات الفئات المهمشة والمستضعفة في مركز الصدارة. ومع ذلك، لا يتطرق إطار العمل الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي أبداً إلى كبار السن، أو الأشخاص ذوي الإعاقة، أو مجتمع الميم. ولا يرد ذكر الأطفال إلا في سياق «النساء والأطفال» من دون مناقشة أكثر تحديداً، بالرغم من حقيقة اختلاف الاحتياجات بين الفتيات والفتيات.¹⁷

اللاجئون واللجئات

يمثل اللاجئون السوريون والنازحون داخلياً نصف سكان سوريا قبل الحرب. وصحيح أن الوثائق الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي تعترف بـ«الكارثة الإنسانية»، إلا أنها لا تجعل من احتياجات جميع السوريات

¹³ في الوثائق الأساسية الثلاث، يتم ذكر الاحتياجات بشكل عام في سياق الاحتياجات والمساعدات الإنسانية. ونادراً ما يتم ذكر الاحتياجات الإنسانية الأخرى (مثل الأمن السياسي والحرية الدينية والأمن البيئي).

¹⁴ لمزيد من المعلومات حول سبب عدم التمكن من معالجة المشكلة من خلال إضافة المزيد من النساء، يرجى مراجعة: (Brechenmacher, Mann, and Meadows 2021).

¹⁵ هذه هي الحال، على سبيل المثال، في خطة عمل الاتحاد الأوروبي الثالثة بشأن المسائل الجندرية، وجرى تكرارها في المقابلات التي أجريت مع ثلاث/ة ممثلات/ين للاتحاد الأوروبي في 24 شباط/فبراير 2021 و2 آذار/مارس 2021، في ما يتعلق بسوريا.

¹⁶ للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن دور المجلس الاستشاري للمرأة والمشاركة السياسية للنساء، يرجى مراجعة القسم 3.2.3 حول منظور الجندر لمفاوضات السلام ومشاركة المرأة السوريتة.

¹⁷ تركز اللغة المستخدمة في استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا للعام 2018 بشكل أكبر على احتياجات الفئات الأكثر استضعافاً في جميع أنحاء البلاد، لكن من دون تحديدها من المقصود بشكل ملموس (المجلس الأوروبي 2018).

¹⁸ للحصول على لمحة عامة حول دعم الاتحاد الأوروبي لسوريا، بما في ذلك مساعدة اللاجئين والدول المضيفة للاجئين، يرجى مراجعة المفوضية الأوروبية (2021).

3.2 فك رموز علاقات القوة على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي

يعترف النهج النسوي للسياسة الخارجية بالديناميات الجندرية للسلام والأمن الدوليين. وهو يكشف الأطر المعيارية الذكورية ويركز على أوجه اللامساواة النظامية واختلالات القوى. ويسلط ذلك الضوء على علاقات القوة الهيكلية والخاصة بالجهات الفاعلة في السياق الأوسع.

تهيمن المصالح الوطنية على الخطاب حول سوريا. وتتمحور السردية السائدة حول الاستقرار والأمن القومي؛ فيما تهمش تطلعات السوريين والسوريين والمجتمع المدني السوري. وينطبق هذا بصفة خاصة على منظور الجندر حيال المشاركة السياسية للمرأة في العملية السياسية. في هذا السياق، كيف يتموضع الاتحاد الأوروبي تجاه منظور السياسة الخارجية النسوية؟

3.2.1 المصالح الوطنية وألعاب القوى العالمية²⁰

تحول النضال الداخلي السوري من أجل الإصلاحات الديمقراطية، والحريات الأساسية، وحماية حقوق الإنسان، إلى نزاع مسلح مدوّل يشارك فيه عدد من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وتسعى خمس دول إلى اتباع استراتيجية عسكرية تحدّدها أجنادات الأمن القومي الخاصة بها: روسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة وإسرائيل. من خلال الدعم العسكري المباشر أو المالي غير المباشر، عزّزت هذه الدول اللاعبين الذين ينفذون مصالحها على الأرض (Asseburg 2020; Asseburg 2019). علاوة على ذلك، تستضيف الدول المجاورة، مثل الأردن ولبنان وتركيا والعراق، أعداداً كبيرة من اللاجئين واللاجئين السوريين. كما لم تفك دول الخليج، وتحديدًا المملكة العربية السعودية وقطر، تدعم الجهات الفاعلة في النزاع طوال الوقت.

لا تتمتع هذه الجهات الفاعلة برؤية مشتركة لسوريا، بل تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية المتباينة. وقد احتلت مطالب النساء والرجال السوريين التي تم التعبير عنها في الشوارع خلال مظاهرات عام 2011 مرتبة ثانوية. إذ لا يبدو أن الجهات العسكرية الأساسية الفاعلة الخمس، على وجه الخصوص، تعتبر حماية المدنيين وتحقيق عملية لحل النزاع بشكل مستدام تبعاً لقرار مجلس الأمن 2254 وبيان جنيف، أولويات بالنسبة لها. وعلى حد تعبير الناشطة النسوية السورية صبيحة خليل، «لن نتجح أي مبادرة سورية ذاتية تجمع بين الأطراف السورية الداخلية والخارجية، ما لم تتفق أطراف النزاع الدولية والإقليمية» (Khalil 2020). كما ينعكس تهميش تطلعات السوريين والسوريات وحقوقهم ومصالحهم في جانبين: أولاً، تهميشهم في عملية السلام، وثانياً، عرقلة قرارات مجلس الأمن الدولي باستخدام حق النقض، خاصة من قبل روسيا (Risch 2019; Nichols, 2020). وتسلب هذه الاختلالات النظامية الضوء على الأبعاد الجندرية لبنية السلام والأمن الدوليين، التي

الأسر التي يرأسها شخص واحد (غالباً امرأة)، (2) والتداعيات غير المباشرة مثل الإفراط في الامتثال في القطاعات المصرفية، وكذلك (3) التبعات الإنسانية أو الاجتماعية (مثل الوصول إلى سبل العيش والدواء) أو (4) الأثر في المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، عند وضع نظام للعقوبات، يجب إدراج العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر كمعيار للعقوبة (المكاتب الحكومية في السويد 2017). لكن نظام العقوبات في الاتحاد الأوروبي لا يراعي ما ذكر آنفاً، ما يمكن أن يؤدي إلى إيذاء السوريين والسوريات الذين يهدف الاتحاد الأوروبي إلى حمايتهم ودعمهم. وتنتوي قرارات المجلس المعنية على مراجعة مستمرة، إنما لا تحدد آليات المراقبة.

3.1.3 المبادئ النسوية لإعادة الإعمار

وضعت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي في تلك الفترة فيديريكا موغيريني ما يدعى نهج «المزيد من المكافآت للمزيد من التقدم» في عام 2017، للسماح للاتحاد الأوروبي بالعمل بسرعة على إعادة الإعمار، وفي أقرب وقت ممكن. ويبيّن هذا النهج أن الاتحاد الأوروبي يتخذ نهج الخطوة تلو الأخرى للمشاركة في إعادة الإعمار، وذلك بعد إثبات النظام السوري تقدماً قابلاً للقياس نحو الانتقال السياسي (الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية 2017). واتفقت جميع الناشطات النسويات السوريات اللواتي تمت مقابلتهن لهذه الورقة على أنه لا ينبغي بالاتحاد الأوروبي بأي حال من الأحوال المشاركة في إعادة الإعمار إذا كان ذلك يتطلب التعاون مع النظام.

تشكّل حقوق المرأة وحقوق الإنسان الأساسية العمود الفقري للنهج النسوي. وبالنظر إلى الواقع في سوريا، يبدو من المستحيل ضمان نهج قائم على الحقوق في ظل نظام الأسد. ويثير ذلك خوفين رئيسيين حيال إعادة الإعمار: أولاً، يعتبر نظام الأسد أن إنهاء الحرب يعني السعي إلى الاحتفاظ بالسلطة، من خلال استمرار القمع والإقصاء وتهميش أولئك الذين يعارضونه (Heydemann 2018). وما دام النظام السوري قائماً، يُستبعد تحقيق الاستقرار في البلاد والمنطقة. لن يتحقق سلام لجميع السوريين، ولا احترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولن تصبح سوريا وجهة آمنة للاجئين واللاجئات العائدين، وسيكون من المستحيل تحقيق مستقبل للمساواة بين الجنسين وحماية حقوق جميع السوريات والسوريين وتوفير الأمن لهم، ما دام نظام الأسد قائماً. كما لا يمكن للاتحاد الأوروبي تلبية مصالحه الأساسية فيما يتعاون مع النظام. ثانياً، إذا قرّر الاتحاد الأوروبي تطوير نهج استراتيجي نحو إعادة الإعمار، فينبغي أن يتماشى مع المبادئ النسوية، وأن يكون على أقل تقدير مراعيًا لمنظور الجندر. لكن نهج الاتحاد الأوروبي الحالي تجاه إعادة الإعمار لا يتضمّن منظوراً جندرياً على الإطلاق.¹⁹ وحتى لو بقي الحافز الأساسي الاستعداد لإعادة الإعمار السريعة، فإن الاتحاد الأوروبي ما يزال بحاجة إلى تصوّر كل خطوة على أساس نهج دامج للمنظور الجندري وتمحور حول الإنسان.

²⁰ ينبغي استكمال هذا التحليل السياقي النسوي بتحليلات متعمّقة لعلاقات القوة على كل من المستويات الوطنية لتحديد الديناميات الجندرية وأساليب صنع السياسات الذكورية المستنسخة على الصعيد الدولي

¹⁹ يركز النهج الحالي على دعم الاتحاد الأوروبي في القطاعات التالية: «الأمن»، «الحكومة والإصلاحات وتقديم الخدمات»، «التماسك الاجتماعي وبناء السلام والمصالحة»، «رأس المال البشري»، و«التعافي الاقتصادي» (الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية 2017).

لكن تختلف النهج الثنائية للدول الأعضاء فرادى تجاه النظام وقد تزداد صعوبة توحيدها.²² ومن أجل رسم صورة شاملة لديناميات القوة، من الأهمية بمكان أيضاً تبيان انعكاس المصالح المتباينة على مستوى الدول الأعضاء.

3.2.3 منظور الجندر في مفاوضات السلام ومشاركة المرأة السورية

تصل ديناميات القوة والاختلالات فيها المذكورة أعلاه، التي كوّنتها المصالح الوطنية، إلى الذروة بعدم إشراك السوريين والسوريات ومشاركتهم على قدم المساواة، لا سيما النساء السوريات، في عمليات الانتقال السياسي. وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يمول المعارضة ووفدها، إلا أنه أظهر قدرة محدودة على زيادة مشاركة المرأة ومشاركة المجتمع المدني.²³

في خطة عمل الاتحاد الأوروبي الثالثة بشأن المسائل الجندرية، يحدد الاتحاد الأوروبي هدف الدفع قدماً «بإشراك 33 بالمئة من النساء على الأقل في جميع أنشطة الاتحاد الأوروبي ومشاريعه المتعلقة بعمليات السلام» (الاتحاد الأوروبي 2020). وفي محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، وتمولها إلى حد كبير صكوك الاتحاد الأوروبي المختلفة، لا تزال مشاركة المرأة السورية مهمشة، بالرغم من أن كلاً من بيان جنيف²⁴ وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 252254²⁵ يدعوان إلى إشراك المرأة في عمليات السلام. بالنظر إلى اللجنة الدستورية، على سبيل المثال، لا تمثل النساء والمجتمع المدني على قدم المساواة فيها، ولا يتمتعون بفرص الوصول نفسها إلى صنع القرار. كما أن اللجنة تتألف من النظام والمعارضة ومن وفد من المجتمع المدني. لكن كان تكوين وفد المجتمع المدني موضع خلاف كبير، وتأثر أيضاً بالمصالح الوطنية للجهات الخارجية الفاعلة (Hauch 2020). وعلاوة على ذلك، يملك وفدا النظام والمعارضة وحدهما سلطات وضع جدول الأعمال. ويبلغ النصاب العام 27.3 بالمئة. بالإضافة إلى ذلك، لم تتحقق نسبة الثلاث بالمئة للنساء في المفاوضات إلا بفعل المشاركة المتساوية تقريباً بين الجنسين في وفد المجتمع المدني (50/23). فعدد النساء المشاركات في وفدي النظام (50/11) والمعارضة (50/7) محدود للغاية، كما تهمّش مشاركتهم الجوهرية أكثر بعد في مركز السلطة في اللجنة، أي ما يسمّى بالهيئة المصغرة²⁶ (Dasouki and Shaar 2021).

يمكن «للتحدث بصوت واحد» أن يشكّل تحدياً للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. فإلى جانب الرمزية السياسية، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي، في الكثير من الحالات، التحرك إلا إذا وعندما تتخذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرارات بالإجماع على مستوى المجلس.

كوّنتها الذكورة المهيمنة وتسيطر عليها ألعاب القوى (Davies and True 2018).

وبالإضافة إلى الديناميات الدولية، فإنه من المهم أيضاً أن ننظر إلى هياكل السلطة على المستوى الوطني. فالمصلحة الأساسية للنظام السوري تقتضي تعزيز سلطته بشكل أكبر. كما أنه يستخدم إعادة الإعمار كوسيلة لإحكام قبضته على السلطة في مجتمع متغير على الصعيد الاجتماعي السياسي. ويتناقض هذا النهج بشدة مع ما حدّته الأسرة الدولية في بيان جنيف وقرار مجلس الأمن 2254 (Heydemann 2018).

3.2.2 طموح الاتحاد الأوروبي مقابل تأثيره المحدود

يُعتبر تأثير الاتحاد الأوروبي على الوضع في سوريا محدوداً، وقد نأى الاتحاد بنفسه عن الصراعات على السلطة على الأرض. مع ذلك، ينبغي عدم المكافأة بين القدرة على التأثير والقدرة على التصرف عسكرياً، ما يعني ضمناً التوصيف الجندري للقوة «الناعمة» (الاتحاد الأوروبي) والقوة «الصلبة» (الجهات العسكرية الفاعلة).²⁷ وبما أن الاتحاد الأوروبي هو الجهة المانحة الأكبر، التي تدعم عملية السلام وتستفيد من قدرتها على الجمع بين الأطراف، فمن المؤكد أنه يتمتع بالقدرة على تطوير السياسات المتعلقة بسوريا وتكوينها. وبالفعل، فقد حقق نتائج ملموسة وإيجابية.

منذ البداية، دعم الاتحاد الأوروبي عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، في مفاوضات المسار الأول والمسار الثاني والمسار الثالث. وهو يمول المعارضة السورية، وفقاً لمبدأ أنه لا بد من وجود معارضة إذا كان للانتقال السياسي في سوريا أن يتحقق. بالإضافة إلى ذلك، حاول الاتحاد الأوروبي الاستفادة من نفوذه الدبلوماسي وقدرته على الجمع بين الأطراف من أجل بناء جسر تربط بين مصالح الجهات الإقليمية المعنية الفاعلة (الممثلة العليا / نائبة الرئيس فيديريكا موغريني 2016). ويبين ذلك الإقرار بمسرحيات القوى الإقليمية كأحد الأسباب الجذرية للحرب. لكن، بشكل عام، بقي دور الاتحاد الأوروبي في إيجاد حل سياسي محدوداً. ولم يفعل ما يكفي لتحويل الخطاب بعيداً عن النهج المتمركز حول الدولة، سواء بسبب افتقاره للإرادة السياسية في ضوء مصالحه الخاصة، أو للوسائل الآيلة إلى ذلك. وحتى يتحقق السلام المستدام في سوريا، ينبغي أن يكون من مصلحة الجهات الفاعلة كافة التحوّل نحو نهج أكثر تركيزاً على الإنسان. كما أن السعي الصفري المكسب لتحقيق مصالح وطنية لم يفلح في تحقيق نتائج مفيدة للأطراف كافة.

عند التفكير في قدرة الاتحاد الأوروبي على التحرك، يميّز التحليل التفكيكي للقوى بين «الاتحاد الأوروبي» و«دوله الأعضاء» مع مصالحتها المختلفة المحتملة.

22 أعلقت بعض الدول الأعضاء سفاراتها في سوريا (ألمانيا وفرنسا)، فيما لم يفعل البعض الآخر (الجمهورية التشيكية). واحتفظ البعض بموظفين محليين إلى جانب السفير (النمسا، بولندا، رومانيا)، أو مكلف بالأعمال مقيم في بيروت (إيطاليا، إسبانيا، الاتحاد الأوروبي) (مجموعة الأزمات الدولية 2019). واليوم، تفكر بولندا، والمجر، والنمسا، على سبيل المثال، بإعادة التواصل مع السلطات السورية. علاوة على ذلك، يبدو أن إيطاليا تحوّل موقفها نحو التطبيع مع النظام (Vohra 2019).

23 يلزم إجراء تحليلات متعمقة لديناميات الجندرية بين الأشكال التفاوضية وداخلها في جنيف، ونور سلطان (أستانا سابقاً)، وسوتشي؛ لا سيما فيما يتعلق بتأثير الأجنحة الوطنية الخارجية التي تقوّض المبادرات ذات الملكية السورية.

24 «يجب أن تكون المرأة ممثلة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية» (الأمم المتحدة عام 2012).

25 تشجيع المشاركة الهادفة للمرأة في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة لسوريا» (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2015).

26 في ما يلي عدد النساء في الهيئة المصغرة للجنة: وفد النظام (15/4)، وفد المعارضة (15/2)، ووفد المجتمع المدني (15/7).

21 لمزيد من التحليلات، يرجى مراجعة: (Adebahr and Mittelhammer 2020; Davis 2018; Stern 2011).

المحلي بعين الاعتبار. فمنذ ما قبل الحرب وحتى يومنا هذا، تميّز المجتمع السوري بمستويات عالية من اللامساواة بين الجنسين.³¹

تشمل الحواجز التي لا تُعد ولا تحصى بوجه النساء السوريات الضغط المجتمعي والأعراف الاجتماعية التمييزية التي تجبرهن على التراجع إلى المجال الخاص والأسري، وكذلك القوانين التمييزية، لا سيما قوانين الأحوال الشخصية. وفي الكثير من الأحيان، تعتمد المرأة على أسرته مالياً، وتفترق إلى الوصول على قدم المساواة إلى الأدوات، أو الموارد، أو الحقوق الأساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. كما أن سياسات سوريا لا تمكّن المرأة ولا تستثمر في القيادة النسائية (Staszewska 2017). بالإضافة إلى ذلك، تتحدّى مشاركة المرأة في العمليات السياسية النظام الاستبدادي الهرمي للمجتمع الذكوري. (Kannout 2016). ويزداد ذلك تعقيداً بفعل تحوّل الأدوار الجندرية والاجتماعية والاقتصادية لدى الأسر السورية بسبب الحرب. مع ذلك، فقد وسّع زخم انتفاضات عام 2011 حيّز المشاركة المدنية والنشاط السياسي للنساء والرجال على حد سواء في سوريا. وفي يومنا هذا، وبالرغم من القمع القوي والنزاع المسلح، إلا أن منظمات المجتمع المدني السورية وكذلك المنظمات النسائية والنسوية تغطي مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية، وحقوق الإنسان، والمشاركة في العمليات السياسية.

3.3 قدرات متنوعة: دور المرأة والمجتمع المدني في صنع السياسات في الاتحاد الأوروبي

تشدد السياسة الخارجية النسوية على دور النساء كجهات سياسية فاعلة. كما أنها تعترف بالحاجة إلى التنوع في صنع السياسات، وتطلب على إشراك المجتمع المدني إضافة إلى الأصوات المهمّشة. وتتطلب من أجل ترجمتها عملاً سياسياً وليس زيادة عدد النساء المشاركات وحسب. ويعني ذلك صنع السياسات بشكل مسؤول وشفاف، والسماح بتأثير متساوٍ على المستويات السياسية كافة (Adebahr and Mittelhammer 2020). من أجل تحليل نسوي للبعد المتعلق بالقدرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه سوريا، ينظر هذا الفصل في الاتحاد الأوروبي نفسه. فبالرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لإشراك المرأة السورية والمجتمع المدني في صنع السياسات، إلا أنه لم يتمكن من التغلّب على الحواجز الهيكلية أمام المشاركة على قدم المساواة والمدخلات المهمة للمجتمع المدني.

3.3.1 المساواة بين الجنسين في صنع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

يدعو الاتحاد الأوروبي «للقادة والقدرة النسائية في جميع مجالات السياسة والبرمجة المتعلقة بالسلام والأمن»، في استنتاجات المجلس المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر 2018، التي تقنّن النهج الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي تجاه المرأة والسلام والأمن (المجلس الأوروبي 2018 ب). كما تشدد خطة عمل الاتحاد الأوروبي الثالثة بشأن المسائل الجندرية على أن الاتحاد الأوروبي يهدف إلى «تعزيز

ومنذ عام 2011، اتفقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سنوياً وبالإجماع على عقوبات فردية تستهدف أعضاء في النظام السوري ومرتكبي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. علماً أنه، من الناحية العملية، يمكن لدولة عضو واحدة أن تستخدم حق النقض ضد تجديد العقوبات.²⁷ ومع ذلك، لا يزال التوافق كبيراً بشأن الإبقاء على العقوبات (مجموعة الأزمات الدولية 2019).

وقد اعترف/ت أحد/إحدى ممثلي/ممثلات الاتحاد الأوروبي بانخفاض معدّل المشاركة وشدّد/ت على أن الاتحاد الأوروبي يسعى منذ سنوات إلى زيادة مشاركة المرأة، لكن من دون تقدّم ملحوظ.²⁸ واقترحت ناشطة نسوية سورية ما يلي: «بما أنّ الاتحاد الأوروبي يموّل المعارضة، يجدر به أن يجعل تمويله مشروطاً بطريقة تؤدّي إلى الاقتطاع من الأموال عندما لا تكون النساء ممثلات على قدم المساواة في الوفد.»²⁹ ويتفاقم انخفاض نسبة النساء بشكل خاص في وفد المعارضة، بسبب التأثير القوي لتركيا والمملكة العربية السعودية ومصر في تشكيل طاقم الوفد، وهي بلدان تعيب عنها السياسات التقدمية في مجال حقوق المرأة (Moubayed 2019). لكن يمكن اشتراط التمويل بمشاركة النساء على قدم المساواة أن يشكّل معضلة للاتحاد الأوروبي، لأنّه يمكن أن يزيد من تأثير القوى المحافظة على المعارضة.

يمثل المجلس الاستشاري للمرأة، الذي أنشأه المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا في عام 2016، محاولة أخرى لتعزيز مشاركة المرأة (مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا 2016). كما يحظى المجلس بدعم الاتحاد الأوروبي، حتى أنه يأتي على ذكره في استراتيجيته بشأن سوريا لعام 2017. وقد أثار المجلس الاستشاري للمرأة الجدل بين السوريين والسوريات منذ تأسيسه، من حيث تأثيره في إدراج النساء ومنظور الجندر في المفاوضات، وتركيبته العامة وتشغيله (المركز السوري للعدالة والمساءلة 2016)، بالإضافة إلى قرارات محددة متنازع عليها (Kannout 2016: 101). لكن البعض ينظر بإيجابية إلى التنوع في هذه الهيئة وقدرتها على التغلّب على الانشقاقات (مجلس العلاقات الخارجية 2020). فيما انتقد آخرون تهميش النساء بشكل عام في عملية السلام. بالتالي، كان لتشكيل هيئة خارجية من دون استجابة حقيقية للتنوع الممثل، مع تصوير قرارات المجلس وبياناته على أنها قرارات «المرأة السورية» وبياناتها، تأثير ينأى بالمرأة السورية بشكل عام عن السياسة.³⁰

3.2.4 أوجه اللامساواة بين الجنسين السائدة في سوريا

إذا كان الاتحاد الأوروبي يريد دعم المشاركة السياسية للمرأة السورية بشكل هادف على المستوى الدولي، يجدر به دعم الفتيات والرجال والفتيان والنساء السوريين في نضالهم من أجل الانتقال الديمقراطي، وفي تفكيك الحواجز أمام المشاركة المدنية ومشاركة المرأة (TDA 64: 2017). وعند النظر إلى هذه الحواجز، ينبغي أخذ السياق

27 لا تزال المناقشات الداخلية جارية حول الإجماع في صنع القرار، أو الشروع في آلية تصويت للأغلبية المؤهلة (مركز أبحاث البرلمان الأوروبي 2021).
28 مقابلة مع ممثل/ة الاتحاد الأوروبي في 2.3.2021.
29 مقابلة مع ناشطة سورية في 26.2.2021.
30 أثارَت النشاطات النسويات السوريات هذه القضية على وجه الخصوص، في خلال المقابلات التي أجريت لهذا التحليل في 19.2.2021 و 25.2.2021.

31 وقعت سوريا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2003. لكنها تحتل المرتبة 150 من أصل 153 دولة (المنتدى الاقتصادي العالمي 2019) في التقرير العالمي للنفوة بين الجنسين للعام 2020

المساءلة. «لقد تمّ الإصغاء إلينا جيداً، لكننا لا نعرف ما إذا كان ذلك سيحدث أي فرق. نأمل في الحصول على ردود الفعل من صناع القرار في يوم من الأيام»، بحسب تعبير ناشطة نسوية سورية في مقابلة أجريت معها.³⁵ وتحوم الشكوك حول ما إذا كان الاتحاد الأوروبي يأخذ أولويات منظمات المجتمع المدني أو المنظمات النسائية والنسوية السورية في كامل الاعتبار. «أنا مترددة جداً حيال المشاركة في هذه المشاورات. فالناس كثر وبثيرون الكثير من القضايا. وفي نهاية المطاف، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يختار أي موضوع ويقول: «هذا ما اختاره السوريون!» إذ أن الاتحاد الأوروبي لا يجري مشاورات وأبحاث متعمقة لفهم الوضع الفائق التعقيد بشكل أفضل»، على حد قول أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات بالفم الملائن.³⁶

يجدر بأي إدماج مقبل للمجتمع المدني في عملية صنع السياسات في الاتحاد الأوروبي أن يكون متوافقاً مع منظور الجندر. وبغية تقييم الوضع الحالي، لا بد من تحليلات متعمقة حول كيفية مراعاة ذلك في منصات الاتحاد الأوروبي وبرامجه. والأمر سيان بالنسبة إلى المواضيع التي نوقشت في مؤتمرات بروكسل وإلى المتحدثين والمتحدثات الحاضرين فيها.

3.3.3 دعم وصول جميع النساء السوريات ومشاركتهن

عند السعي إلى تعزيز المجتمع المدني، يجب إيلاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة. يدعم الاتحاد الأوروبي مشاركة المرأة السورية³⁷ من خلال المجلس الاستشاري للمرأة ومنظمات المجتمع المدني السورية الأخرى، من خلال بناء القدرات، والتدريب، والتبادل المنتظم مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي، والتمويل (الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية 2019). لكنه لا يأتي على ذكر المنظمات النسائية والنسوية صراحة.

تبرز مخاوف بشأن غياب الصلة بين المنظمات النسائية والنسوية السورية على الأرض والجهات الدولية الفاعلة (Altawil 2020). وقد انتقدت عدة ناشطات نسويات سوريات الاتحاد الأوروبي لتفاعله بشكل أساسي مع مجموعة مختارة من النساء السوريات اللواتي ينشطن بشكل واضح على المستوى الدولي. «نجد دائماً الأسماء عينها في جداول الأعمال والجلسات الحوارية. فالإتحاد الأوروبي يدعو فقط مجموعة معينة من النساء. فيما تفتقر الأخريات إلى المعلومات والوصول؛ وتستبعد القيادات من القاعدة الشعبية. إن النظام برمته يستنسخ نفسه»، يشكو أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم.³⁸ يبدو أن ذلك أنشأ نخبة داخل المجتمع المدني، وساهم في نشوء الفجوة بين النساء السوريات العاملات على المستوى الدولي والنساء الناشطات على الأرض. وأكد أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على ذلك بقوله: «إن أعلى الأصوات، لا سيما داخل سوريا، هي أصوات النخبة التي يمكنها الوصول إلى الأسرة الدولية. لذا، تحظى النساء (والرجال) الذين يشاركون في هذه العمليات بالأفضلية».³⁹

مستوى انخراطه» فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في جميع مجالات السياسة الداخلية والخارجية (الاتحاد الأوروبي 2020). إنما لا تزال السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مجالاً يهيمن عليه الذكور، ويتميّز باختلالات هيكلية (De la Baume 2021) وغياب المساواة بين الجنسين على جميع مستويات صنع القرار (Neumann and Hopgood 2020). ومع أن النساء لا يزلن يمثلن 31.3 بالمئة وحسب من مناصب الإدارة المتوسطة و26 بالمئة من مناصب الإدارة العليا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، إلا أن تقريراً للمفوضية أشار إلى وجود توازن بين الجنسين «قريب من المساواة»³² (الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية 2020؛ المفوضية الأوروبية 2019). وقد أثار بقاء منصب المستشارية الرئيسية في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية لشؤون الجندر شاغراً، منذ انتهاء ولاية المستشارية التي كانت تشغله في كانون الأول/ديسمبر 2020، نقاشاً حول غياب الوعي والالتزام داخل مؤسسات

الاتحاد الأوروبي، التي تسهم في استمرار اللامساواة بين الجنسين.³³ وبالنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يفلح في تحقيق المساواة بين الجنسين في صفوفه، فمن المشكوك فيه أن يفلح في إنفاذ مفهوم متنوع وجندريّ للقدرات خلال صنعه للسياسات المتعلقة بسوريا.

3.3.2 إدماج المجتمع المدني

يُعد إدماج المجتمع المدني عنصراً رئيساً في السياسة الخارجية النسوية، ويتطلب ذلك تعزيز الجهات الفاعلة من النسويات والمجتمع المدني وإدماجها بشكل جوهري في صنع السياسات.

يعترف الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بسوريا، بأهمية تعزيز المجتمع المدني؛ لكنّه لا يشملها إلا بشكل محدود في صنع السياسات. ويؤكد الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته الخاصة بسوريا على أهمية المجتمع المدني لسوريا ما بعد الحرب ولانتقال سياسي، من دون أن يعالج مسألة مساهمة المجتمع المدني في صنع السياسات الخاصة به. في الوقت نفسه، تتعدّد الآليات على مستوى الاتحاد الأوروبي التي تسعى إلى توفير منصة لأصوات المجتمع المدني (المجلس الأوروبي 2017). ومن العناصر الأساسية في هذا الصدد «أيام الحوار»، وهو من مكونات المجتمع المدني في مؤتمرات الاتحاد الأوروبي في بروكسل حول «دعم مستقبل سوريا والمنطقة» (الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية 2021ب).³⁴ وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد بذل جهداً لإيلاء الاعتبار الواجب للأصوات المدنية، إلا أنّه يبدو أن دور المجتمع المدني في مؤتمرات بروكسل يقتصر على الخبراء والخبيرات الذين يقدمون المدخلات. وبما أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت هنالك آليات لمتابعة التوصيات التي قدّمها المجتمع المدني، أو لرصد التقدم المحرّر بشأن القضايا التي تم التعبير عنها خلال المؤتمرات السابقة، فعلى ما يبدو أن «أيام الحوار» تفتقر إلى

32 لمزيد من التحليلات المتعمّقة حول المساواة بين الجنسين في صنع السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي، راجع مراجع: (Bernarding and Lunz 2021; Lazarou and Zamfir 2020; Neumann and Hopgood 2020).

33 أصبح منصب المستشارية الرئيسية للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي لشؤون الجندر وقرار مجلس الأمن 1325 / حول المرأة والسلام والأمن شاغراً منذ انتهاء ولاية مارا ماريناتي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وبعد دعوات من البرلمان الأوروبي إلى الممثلة العليا/نائبة الرئيس. بدأ الاتحاد الأوروبي عملية التوظيف الرسمية لمنصب يحمل اسماً مختلفاً، «المستشارة الرئيسية لشؤون الجندر والتنوّع». وتعرّض ذلك للانتقاد على أساس أنه تخفيض لقيمة المنصب، بما أنه يزيد إلى المحفظة من دون رفع المنصب أو توفير موارد إضافية (Neumann 2020; Barigazzi 2020).

34 أجريت للمرة الخامسة في آذار/مارس 2021 (الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية 2021).

35 قابلة مع ناشطة نسوية سورية في 25.2.2021.

36 مقابلة مع ناشطة نسوية سورية في 19.3.2021.

37 في هذا السياق، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف بأن مصطلح «النساء السوريات» يشير إلى «[...] فئات وخبرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وإثنية ودينية وسياسية شديدة الاختلاف والتنوع ومتعددة المستويات» (Ali 2019).

38 مقابلة مع ناشطة نسوية سورية في 4.3.2021.

39 مقابلة مع ناشطة نسوية سورية في 26.2.2021.

إلى أموال تسهل إدارتها، من أجل دعم المشاريع الصغيرة القصيرة الأمد التي يمكن الوصول إليها بسرعة أكبر. وتشير هذه الظاهرة إلى تحدد منهجي سلطت عليه الضوء دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 2017. حيث بينت الدراسة أن الجهات المانحة الرئيسية تمول المجموعات النسائية في السياقات الهشة بشكل محدود للغاية. ويُعزى ذلك إلى عدم اكتمال أو كفاية فهم دور المساواة بين الجنسين في سياقات النزاعات (Lazarou and Zamfir 2021؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2017). ويمكن الإعداد الهيكلي لآليات التمويل، والقدرة على الوصول، والشفافية، والجدوى، أن يفاقم المشكلة بالنسبة إلى المنظمات الأصغر. لذا، لا بد من دراسات إضافية للتمكن من إجراء تقييم نهائي.

ختاماً، يجب أن يترافق تمكين المرأة بدأ بيد مع الحد من الحواجز أمام قدراتها الحقيقية. ويتطلب النهج النسوي للاتحاد الأوروبي أن يفكر الاتحاد بشكل نقدي في جوانب الديناميات المؤسسية الخاصة به التي يمكن أن تعيد إنتاج اللامساواة.

تجدد الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يدرك هذه المسألة إلى حد ما. «لم يتم الربط بين النساء الناشطات على الأرض والنساء الضالعات في العملية السياسية، وارتفعت نسبة انعدام الثقة. أردنا سد الفجوة والربط بين المجموعات»، قال/ت أحد/إحدى ممثلي/ات الاتحاد الأوروبي في مقابلة لهذه الورقة. ويشكل منبر غازي عنتاب للنساء مبادرة من الاتحاد الأوروبي لربط الناشطات على مستوى القاعدة الشعبية بالعملية السياسية، من خلال بناء القدرات والظهور على المستوى الدولي. ولكن الفجوة بين النخبة المدولة والمنظمات الشعبية لا تُعزى فقط إلى غياب التفاعل بين المنظمات النسائية والنسوية والناشطات. إذ يبدو أن نقاط الضعف الهيكلية في الاتحاد الأوروبي قد ساهمت في هذه الفجوة، وينبغي أخذها بعين الاعتبار أيضاً. وبالتالي، صحيح أن التأثير الإيجابي لهذا المنبر هو موضع ترحيب، إلا أن الاتحاد الأوروبي سيحتاج إلى تحويل نظامه بطريقة تسمح بمشاركة أكثر منهجية وتوعاً وشمولاً للمنظمات النسائية والنسوية ومنظمات المجتمع المدني. كما يجب تعزيز الملكية السورية بشكل عام.

3.3.4 معالجة الأولويات السورية

تواجه منظمات المجتمع المدني السورية، وعلى وجه الخصوص المنظمات النسائية والنسوية، عدداً من التحديات، مثل التهديدات الأمنية، والحواجز الاجتماعية الاقتصادية، وغيرها من القيود، بما في ذلك القوالب النمطية الجندرية، والانشقاقات الاجتماعية الثقافية، وتقلص المساحات، والظروف القمعية، وغياب الموارد، فضلاً عن الأعباء الإدارية التي لا تسمح بالتسجيل الرسمي (Altawil 2020). ويعتمد جزء أساسي من تعزيز المجتمع المدني السوري في المنطقة على تمويل

الاتحاد الأوروبي. ومن حيث المبدأ، يُعد هذا الدعم إيجابياً. لكن من المهم بشكل خاص أن يدرك الاتحاد الأوروبي الظروف المعقدة والحساسية التي تتفاعل فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والنسوية، ليتمكن من الاستجابة بشكل مناسب لاحتياجاتها. وكررت المقابلات التي أجريت مع ناشطات سوريات مسألة التحدي في الوصول إلى الموارد، مع التلميح على وجه الخصوص إلى أن آليات تمويل الاتحاد الأوروبي لم تصل إلى المنظمات النسائية والنسوية السورية الأصغر حجماً وتلك العاملة على الأرض: «من الصعب للغاية التأهل للحصول على تمويل الاتحاد الأوروبي. ويكمن جزء من المشكلة في أن المنظمات النسائية والشبابية غير مسجلة في سوريا. لكن عدداً من المنظمات المسجلة أيضاً لم يتمكن من الحصول على الأموال. لذا يُعد الامتثال لشروط الاتحاد الأوروبي كابوساً»⁴⁰. علاوة على ذلك، يمكن أن يشكل الاعتماد القوي على الجهات المانحة الدولية خطراً يسفر عن إنشاء ديناميّة هرميّة بينها وبين الجهات المحلية الفاعلة، وتعزيز الامتثال لأجندات محددة مسبقاً (Altawil 2020). لا بد من المزيد من التحليلات النسوية المتعمقة حول الملكية السورية، لتحديد الفرص المتاحة لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والنسوية السورية لوضع جدول الأعمال (الأجندا) وفقاً للاحتياجات المحلية.

ذكرت الناشطات النسويات السوريات اللواتي تمت مقابلاتهن الافتقار

نحو سياسة خارجية نسوية للاتحاد الأوروبي بشأن سوريا

سد الفجوة في المعلومات الجندرية من أجل ضمان الشمولية في السياسات وفي كفيّة صنعها، ينبغي بالاتحاد الأوروبي:

- تحليل الآثار الجندرية للحرب، إلى جانب آثارها في السلامة والأمن، والتنمية الاقتصادية، وكذلك الأبعاد البشرية والاجتماعية والاقتصادية، لجميع السوريين والسوريات - داخل البلاد وخارجها. علاوة على ذلك، فإنه من الأهمية بمكان تحديد الآثار المدمرة على المدى الطويل للزوح القسري، وتغيير النسيج الاجتماعي لسوريا بعد الحرب. وتشمل هذه العملية حماية الحقوق المدنية والأراضي وحقوق الملكية للسوريين داخل سوريا وخارجها.
- مواصلة رصد انتهاكات حقوق المرأة وحقوق الإنسان في سوريا، بهدف إدانة مثل هذه الانتهاكات والسماح بالإعداد للمحاكمات، التي تستند أيضاً إلى الولاية القضائية العالمية. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يولي اهتماماً خاصاً للنساء والفتيات المعتقلات. كما يجب أن يدعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والنسوية المحلية التي تجمع المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان. ويشمل ذلك معلومات عن حالات الاختفاء وتأثيرها الاجتماعي الاقتصادي على الزوجات، والبنات، والأمهات في المنزل.
- دعم البحوث المتعلقة بآثار العسكرة وانتشار الأسلحة على النساء والفتيات في سوريا. لا يكفي هنا تعداد الضحايا. فلاستخدام الأسلحة عدة آثار جانبية، مثل تدمير البنية التحتية الأساسية، أو الزوح القسري، أو عدم الحصول على الخدمات الأساسية بما في ذلك الرعاية الطبية. وللبحث في الأثر الجندري لاستخدام الأسلحة الكيميائية والذخيرة العنقودية أهمية خاصة، بما في ذلك من منظور المعونة الإنسانية والحواز التي تحول دون إعادة الإعمار.
- تحديد احتياجات الفتيان والفتيات والنساء والرجال السوريين بشكل منفصل، للتمكن من الاستجابة لها بشكل كافٍ في أي مشروع أو برنامج يموله الاتحاد الأوروبي.
- دعم البحوث المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات السوريات، مثل العنف الأسري، والزواج القسري، والاعتقال، والاتجار، والاختفاء القسري، والعنف الجنسي والعنف القائم على الجندر. يجب التصدي للعنف المرتكب من أي طرف كان. ويشمل ذلك النظام السوري وحلفاءه، والمعارضة، والجماعات المتطرفة، وداعش، إلخ.
- تدريب نساء ناطقات باللغة العربية كموظفات إعلاميات لجمع البيانات والتجارب، على وجه الخصوص من النساء والفتيات اللواتي وقعن ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب.⁴³

يُعد النزاع السوري معقداً للغاية، ويضطلع فيه عدد لا يحصى من الجهات الفاعلة والمصالح المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن أن تسهم السياسة الخارجية النسوية في استجابة الاتحاد الأوروبي للأزمة بشكل أكثر شمولية وفعالية، بالرغم من أن الإطار السياسي أبعدها ما يكون عن المثالية النسوية المعيارية. وبالاستناد إلى الإطار التحليلي للسياسة الخارجية النسوية، يقدم هذا الفصل توصيات محددة للاتحاد الأوروبي حول كيفية تغيير صنعه للسياسات الخاصة بسوريا.

يجب أخذ ثلاثة مبادئ أساسية بعين الاعتبار لتحقيق القدرة التحولية الكاملة للسياسة الخارجية النسوية:⁴¹ أولاً، تكون السياسة الخارجية النسوية نهجاً قائماً على الحقوق. وينبغي ألا يُستخدم إسهامها في تحسين صنع السياسات كذريعة. بل يجب أن يُستخدم لإنشاء مساحة لأصوات الأفراد جميعاً وحقوقهم في العملية السياسية. ثانياً، لن يفلح أي نهج يتمثل في مجرد إضافة عدد من النساء إلى نظام جندي في جوهره، من دون الاعتراف بأوجه اللامساواة النظامية، في تلبية التوقعات. ثالثاً، تتطلب السياسة الخارجية النسوية من الاتحاد الأوروبي التفكير في أطره الخاصة بشكل عام، بما في ذلك مفهومه الضيق للجنس كفصل ثنائي بين الرجال والنساء يقتصر على قضايا المرأة. كما تتطلب إجراء تقييم نقدي لموقف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من الأمن المشدّد أو العسكرة المتّبعة في السياسة الخارجية.⁴² علاوة على ذلك، يجدر بالاتحاد الأوروبي التأكيد من معاملة جميع اللاجئين واللجئات السوريين في طريقهم إلى أوروبا أو داخل الحدود الأوروبية باحترام وكرامة، ومن إعطائهم أفاقاً مستقبلية، وعدم حرمانهم من حقوقهم الإنسانية.

4.1 الأمن البشري المراعي لمنظور الجندر لجميع السوريات والسوريين داخل سوريا وخارجها

إنّ النهج الاستراتيجي الحالي للاتحاد الأوروبي تجاه سوريا لا يراعي منظور الجندر. بل يقتصر على إضافة عدد من النساء إلى النظام، بدلاً من إعادة التفكير بما يتماشى مع النهج النسوي. وينبغي للاتحاد الأوروبي سد فجوة المعلومات الجندرية وتوسيع إطاره الاستراتيجي.

⁴¹ للحصول على نظرة شاملة حول «السياسة الخارجية النسوية للاتحاد الأوروبي»، يرجى مراجعة: Bernarding And Lunz (2020).

⁴² من الأمثلة الحديثة على ذلك مرفق السلام الأوروبي الذي أثار خلافاً كبيراً. (Laghaj and Kordes 2021).

تسبب النزاعات. وينبغي بالاتحاد الأوروبي تحديد هذه الاختلالات وتفكيك الحواجز التي تحول دون مشاركة النساء والفئات المهمشة. بشكل عام، على الاتحاد الأوروبي:

تفكيك الحواجز على المستوى الفردي بواسطة:

- تطبيق نهج متقاطع الجوانب، والنظر في الحواجز الاجتماعية الاقتصادية أمام مشاركة النساء السوريات والفئات المهمشة. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم المزيد من الدعم المالي للنشطات السياسيات. ومن المهم أيضاً زيادة الفرص المتاحة للنساء غير البارزات بعد على الصعيد الدولي، للمشاركة في جميع أنشطة التدريب وبناء القدرات، والحصول على تمويل الاتحاد الأوروبي.
- الإفادة من تمويل أكبر لبناء قدرات النساء السوريات، بهدف إعدادهن للمشاركة الفاعلة في مفاوضات السلام، وصنع السياسات، وعمليات الانتقال السياسي، إلخ. وينبغي أن يشمل ذلك تدريباً محدداً على القيادة، والعلاقات العامة، والمناصرة، فضلاً عن دورات اللغة الإنجليزية.
- دعم المنظمات النسائية والنسوية ومنظمات المجتمع المدني السورية التي تعقد دورات تدريبية وورش عمل حول الأدوار الجندرية للرجال والنساء والفتيات والسوريات، لرفع وعيهم بالاحتياجات القائمة على الجندر، وزيادة فهمهم المتبادل، ومعالجة القوالب النمطية الجندرية التي تسهم في انعدام المساواة، خاصة على المستوى الدولي.
- تمويل ترجمة التقارير والوثائق والأبحاث الأساسية حول النهج النسوية، وكذلك السياسة الخارجية النسوية لتيسير وصول السوريات والسوريات إلى هذه المفاهيم. يجب على الاتحاد الأوروبي أيضاً ضمان ترجمة جميع تعميماته العامة حول سوريا، على الأقل إلى اللغة العربية، والنظر في ترجمتها إلى لغات أخرى مثل الكردية كذلك.

تيسير الوصول إلى الاتحاد الأوروبي:

- زيادة شفافية جميع المعلومات حول الاستراتيجيات، والتمويل، والبرامج، وتيسير الوصول إليها.
- تزويد نقاط الارتكاز الجندرية في وفود الاتحاد الأوروبي بالموارد والقدرات اللازمة لدعم المنظمات النسائية والنسوية المحلية السورية العاملة بشكل نشط في الملاحه في نظام الاتحاد الأوروبي المعقد، وتسهيل وصول أفضل إلى المعلومات، لا سيما في ما يتعلق بأدوات التمويل.
- تقييم ما إذا كانت آليات التمويل في الاتحاد الأوروبي تلبى احتياجات المنظمات النسائية والنسوية ومنظمات المجتمع المدني على أرض الواقع، على صعيدي الوصول والاستدامة. يجب على الاتحاد الأوروبي أن يتبع نهجاً مزدوجاً: أولاً، يجدر به زيادة كمية مبالغ التمويل الصغيرة الحجم، وبالتالي التي يسهل الوصول إليها، للمشاركة القصيرة الأمد. ثانياً، ينبغي أن يحافظ على خيارات التمويل الطويل الأمد، مع زيادة مرونة هذه الخيارات من أجل الاستجابة للحقائق المتغيرة على أرض الواقع.

زيادة المشاركة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي على

المستوى الدولي من خلال:

- استخدام نفوذه كأكثر جهة إنسانية مانحة في سوريا وكقوة اقتصادية لنشر قيمه الجوهريه، مثل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.

ويجب أيضاً النظر في التدريب بلغات أخرى مثل الكردية والأشورية والشركسية، من أجل الاستجابة لتنوع النساء السوريات كافة.

- معالجة مسألة الجندر بدقة، باعتبارها قضية شاملة لعدة قطاعات، ومتابعة إدماج منظور الجندر. ويعني ذلك عدم رؤية الجندر بصفته قضية تخص النساء وحسب، بل قضية لها دخل باحتياجات الرجال، والنساء، والفتيات، والفتيان السوريين، داخل سوريا وخارجها.
- دمج منظور مراعاة الجندر بشأن السلامة والأمن، والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع السوريات والسوريات.
- إدراج آليات لتحديد احتياجات جميع السوريات والسوريات، فضلاً عن أدوات لرصد كيفية استجابة السياسات لهذه الاحتياجات وتقييمها.
- تعزيز الأدوار السياسية للمرأة بشكل أكبر، مع إيلاء اهتمام دقيق بعدم نزع السياسة عن النساء، عبر تصويرهن ككيان واحد على سبيل المثال.
- مواصلة تقديم المساءلة كهدف جوهري، وخصوصاً فيما يتعلق بجرائم الحرب، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والجرائم ضد الإنسانية. ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعالج على وجه التحديد العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر، وآثاره الجندرية الخاصة في المجتمع السوري ككل. وينبغي به أيضاً تعزيز مبدأ الولاية القضائية العالمية، من خلال دعم الدول الأعضاء لمحاسبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويجدر بالاتحاد أن يأخذ العوائق والحواجز الجندرية التي تحول دون الوصول إلى النظام القضائي بعين الاعتبار، ودعم مبادرات المجتمع المدني التي تشجع النساء الضحايا على تقديم الشهادة في هذه المحاكمات.
- إدراج العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر كمعيار للعقوبات على الأفراد. دمج تدابير محددة لرصد أثر العقوبات في المدنيين، لا سيما الفئات المستضعفة، وتقييمه.
- الاعتماد على الخبرة النسوية في صقل استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، من خلال تضمين نهج حقوق الإنسان وحقوق المرأة في السياسات والبرامج. ويشمل ذلك معالجة الأسباب السياسية والاجتماعية الاقتصادية الجذرية للتطرف العنيف والإرهاب، فضلاً عن استراتيجيات إعادة المقاتلين الأجانب وأسراهم إلى أوطانهم.
- تحديد أهداف وغايات استراتيجية تسمح بوضع برامج مراعية لمنظور الجندر، ورصدها، وتقييمها، وتوزيع الأموال والبرامج وفقاً للاستراتيجيات والأدوات الشاملة للاتحاد الأوروبي لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- تحديد الخطوط الحمراء للاتحاد الأوروبي بشكل أفضل لجهة إعادة الإعمار في سوريا. من الضروري إدراك أن إنهاء الحرب، بالنسبة إلى النظام، سيعني السعي إلى الاحتفاظ بالسلطة من خلال مواصلة القمع والإقصاء والتهميش بحق أولئك الذين يعارضونه. وينبغي أن يتضمن أي نهج لإعادة الإعمار منظوراً للأمن البشري مراعاة الجندر ومتقاطع الجوانب.

4.2 تحديد الاختلالات في موازين القوى وتفكيك الحواجز

غالباً ما تكون الديناميات الجندرية أوجه اللامساواة النظامية والاختلالات في موازين القوى على جميع المستويات التي يمكن أن

تعزيز الملكية السورية من خلال:

- الاستمرار بتحديد مواقع المنظمات الشريكة التي يتعامل معها الاتحاد الأوروبي في سوريا وتحليلها، بما في ذلك من خلال المنح الفرعية التي تقدمها المنظمات المنفذة. يجب على الاتحاد الأوروبي إعطاء الأولوية لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والنسوية ذات القيادة السورية، كلما أمكن ذلك.
- زيادة التركيز على منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والنسوية المحلية والصغيرة، وخفض التركيز على المنظمات غير الحكومية الدولية الراسخة. إذا افتقرت منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والنسوية المحلية إلى القدرة على التأهل للحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي، ينبغي وضع آليات لتعزيز قدراتها.
- تمويل البرامج التي تشكّل أولوية لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والنسوية السورية. يجدر بالاتحاد الأوروبي دعم الأولويات السورية، وعدم اختيار البرامج بالاستناد إلى أجندته وحسب.

وينبغي بالاتحاد الأوروبي أن يواصل تعزيز مشاركته في المبادرات الدبلوماسية الإقليمية والدولية.

- مراعاة الديناميات الجندرية لعملية السلام. يجب على الاتحاد الأوروبي فرض كوتا ثابتة لمشاركة المرأة في المعارضة. وإذا لم ترغب المعارضة في ملء هذه المقاعد، ينبغي أن تظل شاغرة وألا يشغلها الرجال.
- تعزيز تحسين مشاركة المرأة السورية في مسارات التفاوض كافة. يجب على الاتحاد الأوروبي تجنب تحويل النساء السوريات الحاضرات على المستوى الدولي إلى حُجَب، ما ينتج عنه عقبات جديدة أمام الأخريات. وبدلاً من ذلك، يجب أن يدعم الاتحاد المبادرات النسوية ذات القيادة السورية التي تهدف إلى بناء حركة أوسع نطاقاً. كما يجدر بالاتحاد الأوروبي مواصلة جهوده للربط بين النساء السوريات من المسارات كافة.

4.3 المساهمة النسوية والمدنية الشاملة والمتنوعة في صنع السياسات

تشمل عملية صنع السياسات الشاملة والمتنوعة أصوات النساء والمجتمع المدني والفئات المهمشة. لذا يجدر بالاتحاد الأوروبي مضاعفة جهوده لإشراك هذه الجهات الفاعلة في صنعه للسياسات بشأن سوريا. يجب على الاتحاد الأوروبي:

الارتقاء بالمساءلة والشفافية، وتسهيل الوصول إليه في صنع السياسات من خلال:

- وضع آليات شفافة لمتابعة التوصيات التي قدّمها المجتمع المدني، على سبيل المثال خلال مؤتمرات بروكسل، وتنفيذ تلك التوصيات. وينبغي أن تبين هذه الآليات أن التمويل والموارد يوزعان تماشياً مع هذه التوصيات.
- إدماج منظور الجندر في آليات المجتمع المدني، مثل «أيام الحوار»، من خلال إدراج منظور الجندر في جميع المواضيع التي يتم مناقشتها (مثل الصحة، والزراعة، إلخ)، وكذلك من خلال زيادة إشراك المنظمات النسائية والنسوية بشكل كامل. وفي الوقت نفسه، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يضمن ألا تقتصر مشاركة النساء السوريات على المجال السياسي فحسب، بل أن تشمل المجالات الأخرى كافة.

زيادة دعمه للمنظمات النسائية والنسوية السورية وللتشبيك في ما بينها من خلال:

- توفير الأموال للمنظمات النسائية والنسوية وشبكاتها. ويجب أن يشمل هذا التمويل بناء قدرات المنظمات النسائية والنسوية في سوريا وفي المهجر، خاصة لجهة التطوير التنظيمي، والقيادة، والإدارة.
- دعم المجموعات النسائية وتضخيم أصوات النساء من خلال التمويل الهادف. ينبغي على الاتحاد الأوروبي ألا يكتفي بتطبيق مؤشرات الجندر للمستفيدين وحسب، بل توزيع الأموال بشكل هادف أكثر على المنظمات النسائية والمنظمات التي تقودها النساء أيضاً. وينبغي أن ينطبق ذلك على المنظمات المنفذة كذلك، لا سيما تلك التي تقدّم منحةً فرعية لمنظمات المجتمع المدني المحلية.
- الدفع قدماً ببرامج الدعم التي توفر الحماية والتمويل للمدافعين والمدافعات عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان في سوريا والدول المجاورة.

- Council on Foreign Relations (CFR)** (2020): *Women's Participation in Peace Processes. Syria Case Study. Current Peace Effort*; available at: <https://www.cfr.org/womens-participation-in-peace-processes/syria> (last accessed on 13.3.2021).
- Connell, R. W.** and Messerschmidt, J. W. (2005): Hegemonic Masculinity, in: *Gender & Society* 19.
- Daher, J.** (2019): The Paradox of Syria's Reconstruction. Carnegie Middle East Center; available at: https://carnegie-mec.org/2019/09/04/paradox-of-syria-s-reconstruction-pub-79773?fbclid=IwAR1R-7giCiN-tiPs6homDcWnE_uaqI2bWa3f1NlpAsvFodpwt_SoFu6P2upM (last accessed on 13.3.2021).
- Dasouki, A. and Shaar, K.** (2021): Syria's Constitutional Committee: The Devil in the Detail. MEI; available at: <https://www.mei.edu/publications/syrias-constitutional-committee-devil-detail> (last accessed on 14.3.2021).
- Davies, S. E. and True, J.** (2018): WPS: A Transformative Agenda?, in: S. E. Davies / J. True (eds): *The Oxford Handbook of Women, Peace, and Security*. New York: Oxford University Press.
- Davis, L.** (2018): Kissing the frog: Gender equality in EU conflict prevention and other fairy tales. EPL0 European Peacebuilding Liaison Office, Deliverable 2.4 (Version 1.5); available at: https://eucivcap.files.wordpress.com/2018/05/eu-civcap_deliverable_3-4_web.pdf (last accessed on 12.3.2021).
- Donaldson, M.** (1993): What Is Hegemonic Masculinity?, in: *Theory and Society* (22 / 5).
- EEAS** (2016): Federica Mogherini's remarks at the panel on the future of Syria with the UN Special Envoy Staffan De Mistura. EEAS; available at: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/16296/federica-mogherinis-remarks-at-the-panel-on-the-future-%2520of-syria-with-the-un-special-envoy-staffan-de-mistura_en (last accessed on 14.3.2021).
- (2017): *Joint Communication to the European Parliament and the Council. Elements for an EU Strategy for Syria*. Strasbourg.
- (2019): *Syrian women, agents for change*; available at: https://eeas.europa.eu/diplomatic-network/european-neighbourhood-policy-enp/59467/syrian-women-agents-change_en (last accessed on 12.3.2021).
- (2019): *Human Resources Report*; available at: https://eeas.europa.eu/sites/default/files/eeas_human_resources_report_2019.pdf (last accessed on 14.3.2021).
- (2021a): *European Union to host Brussels V Conference on Syria*. Brussels; available at: https://eeas.europa.eu/delegations/syria/92805/european-union-host-brussels-v-conference-syria_en (last accessed on 14.3.2021).
- (2021b): *Launch of Civil society consultation for Brussels V Conference 'Supporting the future of Syria and the region'*; available at: https://eeas.europa.eu/delegations/syria/93696/launch-civil-society-consultation-brussels-v-conference-%E2%80%98supporting-future-syria-and-region_en (last accessed on 15.3.2021).
- El Bakry, I. and Schneider, T.** (2021): The Last Straw: How Chemical Weapons Impact Women and Break Communities, in: *GPPi*; available at: <https://chemicalweapons.gppi.net/analysis/the-last-straw-gender/#policy> (last accessed on 13.3.2021).
- EU** (2008): *Consolidated Treaty on the European Union*.
- (2020): *Joint Communication To The European Parliament And The Council*.
- Adebahr, C. and Mittelhammer, M.** (2020): A Feminist Foreign Policy to Deal with Iran? Assessing the EU's Options. Carnegie Europe; available at: <https://carnegieeurope.eu/2020/11/23/feminist-foreign-policy-to-deal-with-iran-assessing-eu-s-options-pub-83251> (last accessed on 1.2.2021).
- Ali, Z.** (2019): Gender Justice and Feminist Knowledge Production in Syria. Women Now for Development; available at: <https://women-now.org/gender-justice-and-feminist-knowledge-production-in-syria/> (last accessed on 14.3.2021).
- Altawil, R.** (2020): Feminist and Women's Organisations in Syria: Challenges and Opportunities. Women Now for Development; available at: <https://women-now.org/wp-content/uploads/Feminist-and-Womens-Organisations-in-Syria-Challenges-and-Opportunities.pdf> (last accessed on 14.3.2021).
- Anderlini, S. N.** (2019): Civil Society's Leadership in Adopting 1325 Resolution, in: J. True/S. E. Davis (eds): *The Oxford Handbook of Women, Peace, and Security*. New York: Oxford University Press.
- Asseburg, M.** (2019): Der Syrien-Konflikt: Widerstreitende Interessen der lokalen, regionalen und internationalen Akteure, in: *Deutschland&Europa (782019-)*; available at: https://www.deutschland-undeuropa.de/78_19/frieden_sicherheit_eu.pdf (last accessed on 10.3.2021).
- (2020): Wiederaufbau in Syrien. Herausforderungen und Handlungsoptionen für die EU und ihre Mitgliedstaaten. *SWP-Studie (2020/S 07)*; available at: <https://www.swp-berlin.org/publikation/wiederaufbau-in-syrien/> (last accessed on 28.1.2021).
- Atwood, R., Khalifa, D., and Modirzadeh, N.** (2021): Hold your Fire! International Crisis Group; available at: <https://www.crisisgroup.org/hold-your-fire-podcast> (last accessed on 14.3.2021).
- Barigazzi, J.** (2020): POLITICO Brussels Playbook: Merry Brexmas – Ready when EU are – Getting close to the pope, in: *Politico (24.12.2020)*; available at: <https://www.politico.eu/newsletter/brussels-playbook/politico-brussels-playbook-merry-brexmas-ready-when-eu-are-getting-close-to-the-pope/> (last accessed on 14.3.2021).
- Baume, de la, M.** (2021): Borrell's boys' club dominates EU foreign policy, in: *Politico (8.3.2021)*; available at: <https://www.politico.eu/article/europe-diplomacy-gender-equality/> (last accessed on 8.3.2021).
- Bernarding, N. and Lunz, K.** (2020): A Feminist Foreign Policy for the European Union. The Greens/EFA in the European Parliament; available at: <https://hannahneumann.eu/wp-content/uploads/2020/06/Study-Feminist-Foreign-Policy-for-the-European-Union.pdf>. (last accessed on 8.3.2021).
- Bigio, J. and Vogelstein, R. B.** (2020): Understanding Gender Equality in Foreign Policy. What the United States Can Do. *CFR Discussion Paper*; available at: <https://www.cfr.org/report/understanding-gender-equality-foreign-policy> (last accessed on 14.3.2021).
- Brechenmacher, S., Mann, K., and Meadows, L.** (2021): Representation Isn't Enough, in: *Foreign Policy (2.3.2021)*; available at: <https://foreignpolicy.com/2021/03/02/women-elected-office-representation-not-enough/> (last accessed on 14.3.2021).
- CARE** (2020): Supporting Resilience in Syria – Women's Experience of the Conflict and the 'New Normal', in: *Care Policy Brief*; available at: https://insights.careinternational.org.uk/media/k2/attachments/CARE-Policy-Brief_Supporting-resilience-in-Syria_Feb-2020.pdf (last accessed on 14.3.2021).

- Hudson, V. M.** (2012): What Sex Means for World Peace, in: *Foreign Policy* (24.4.2012).
- (2020): Gender und politische Ordnungen, in: *WeltTrends*, 161: 2024–.
- ICG** (2019): Ways out of Europe's Syria Reconstruction Conundrum. Crisis Group; available at: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/209-ways-out-europes-syria-reconstruction-conundrum> (last accessed on 14.3.2021).
- Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic** (2018): »I lost my dignity«: Sexual and gender-based violence in the Syrian Arab Republic.
- Jouejiati, R.** (2017): Women Are Invisible at the Syria Peace Talks, in: *PassBlue* (23.2.2017); available at: <https://www.passblue.com/2017/02/23/whos-missing-at-the-syria-peace-talks-women/> (last accessed on 14.3.2021).
- Kannout, L.** (2016): *In the Core or on the Margin: Syrian Women's Political Participation*; available at: https://docs.euromedwomen.foundation/files/ermwf-documents/7294_sflsyrianwomenspoliticalparticipation.pdf (last accessed on 14.3.2021).
- Khalil, S.** (2020): Syrian feminist and activist Sabiha Khalil to SOHR: Honour crimes and rape are »war crimes«... Regional interventions are the biggest evidence of the Syrian opposition's poor performance.
- Syrian Observatory for Human Rights** (14.7.2020); available at: <https://www.syriahr.com/en/179433/> (last accessed on 14.3.2021).
- Khattab, L. and Myrntinen, H.** (2017): »Most of the men want to leave«. Armed groups, displacement and the gendered webs of vulnerability in Syria. *International Alert*; available at: https://www.international-alert.org/sites/default/files/Gender_VulnerabilitySyria_EN_2017.pdf (last accessed on 14.3.2021).
- Kordes, H. and Laghai, S.** (2021): EU darf künftig Waffen liefern, in: *tagesschau* (11.3.2021); available at: <https://www.tagesschau.de/investigativ/monitor/eu-waffenexporte-101.html> (last accessed on 14.3.2021).
- Krause, J., Krause, W., and Bränfors, P.** (2018): Women's Participation in Peace Negotiations and the Durability of Peace, in: *International Interactions* 44, 6: 9851016–.
- Lazarou, E. and Zamfir, I.** (2021): Women in foreign affairs and international security. Still far from gender equality. *European Parliamentary Research Service*; available at: [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2021/689356/EPRS_BRI\(2021\)689356_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2021/689356/EPRS_BRI(2021)689356_EN.pdf) (last accessed on 14.3.2021).
- Makar, M.** (2019): Syrian Women and the Peace Process: An Argument for Inclusion. ICAN; available at: <https://icanpeacework.org/2019/01/08/syrian-women-peace-process-argument-inclusion/> (last accessed on 10.3.2021).
- Mehrez, H.** (2020): Surviving Freedom. An analysis of the experiences of survivors of detention after their based on the testimonies of the 'Survivors or not Yet' Campaign. *Women Now for Development*; available at: https://women-now.org/wp-content/uploads/Surviving_Freedom-EN.pdf (last accessed on 10.3.2021).
- Nemann, H.** (2020): Putting pressure works! @MaraMarinak-iEU has done a great job. But at the end of her term, her post was left vacant. We raised this w/ @JosepBorrellF - and now, the procedure for her replacement has been launched! @POLITICOEurope has the details: <http://bit.ly/EEAS-Advisor#SHEcurity>, in: @HNEUMANNMEP (ed.); available at: <https://twitter.com/HNeumannMEP/status/1346415980390604801> (last accessed on 14.3.2021).
- (2020): *Gender Action Plan (GAP) III – An Ambitious Agenda For Gender Equality And Women's Empowerment In EU External Action*. Brussels: European Union.
- European Commission** (2019): *2019 Report on equality between women and men in the EU*. Luxembourg: European Commission; available at: https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/aid_development_cooperation_fundamental_rights/annual_report_ge_2019_en_1.pdf (last accessed on 14.3.2021).
- (2021): *European Neighbourhood Policy And Enlargement Negotiations. Syria*; available at: https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/syria_en (last accessed on 13.3.2021).
- European Council** (2015): *Council conclusions on the EU Regional Strategy for Syria and Iraq as well as the ISIL/Da'esh threat* (16.5.2015).
- European Council** (2016): *Council conclusions on the EU Regional Strategy for Syria and Iraq as well as the Da'esh threat – Council conclusions* (23.5.2016).
- (2017): *Council adopts EU strategy on Syria* (3.4.2017).
- (2018a): *Council conclusions Syria – Council Conclusions* (16.4.2018).
- (2018b): *Women, Peace and Security – Council Conclusions* (10.12.2018). Council of the European Union.
- (2020): *Syria: Council Response to the Crisis*; available at: <https://www.consilium.europa.eu/en/policies/syria/> (last accessed on 13.3.2021).
- European Parliament Think Tank** (2021): *Qualified majority voting in foreign and security policy: Pros and Cons*; available at: [https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.html?reference=EPRS_BRI\(2021\)659451](https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.html?reference=EPRS_BRI(2021)659451) (last accessed on 14.3.2021).
- Government Offices of Sweden** (2017): *Sweden's feminist foreign policy. Examples from three years of implementation*. Ministry of Foreign Affairs; available at: <https://www.government.se/4ab455/contentassets/654bcc72d8f44da087386b4906043521/swedens-feminist-foreign-policy--examples-from-three-years-of-implementation.pdf> (last accessed on 14.3.2021).
- (2019): *Handbook: Sweden's Feminist Foreign Policy*. Stockholm: Ministry for Foreign Affairs; available at: <https://www.government.se/492c36/contentassets/fc115607a4ad4bca913cd8d11c2339dc/handbook---swedens-feminist-foreign-policy---english.pdf> (last accessed on 14.3.2021).
- Haddad, Z.** (2014): How the crisis is altering women's roles in Syria. *The Syria crisis, displacement and protection*; available at: <https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/en/syria/haddad.pdf> (last accessed on 14.3.2021).
- Hauch, L.** (2020): Mixing Politics and Force. Syria's Constitutional Committee in Review. Clingendael. Netherlands Institute of International Relations; available at: <https://www.clingendael.org/pub/2020/the-politics-of-syrias-constitutional-committee/3-phases-of-the-constitutional-committee/> (last accessed on 14.3.2021).
- Heydemann, S.** (2018): Beyond Fragility: Syria and the challenges of reconstruction in fierce states. *Foreign Policy at Brookings*; available at: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/06/FP_20180626_beyond_fragility.pdf (last accessed on 11.3.2021).
- HRW** (2019): *HRW World Report, Syria. Events of 2018*; available at: <https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/syria#> (last accessed on 14.3.2021).
- (2021): *HRW World Report, Syria. Events of 2020*; available at: <https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/syria> (last accessed on 12.3.2021).

- ((2020): *Corruption Perceptions Index*; available at: <https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/syr> (last accessed on 14.3.2021).
- UN** (2012): *Final communiqué of the Action Group for Syria* (Geneva Communiqué).
- UN OCHA** (2019): *Humanitarian Needs Overview. Syrian Arab Republic*; available at: <https://hno-syria.org/#resources> (last accessed on 14.3.2021).
- UN OHCHR** (2021): *Women's human rights and gender-related concerns in situations of conflict and instability*; available at: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/PeaceAndSecurity.aspx> (last accessed on 14.03.2021).
- UN OSES** (2016): *Office of the Special Envoy for Syria Press Statement* (2.2.2016). Office of the Special Envoy of the Secretary General for Syria; available at: <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/office-special-envoy-syria-press-statement-2-february-2016-enar> (last accessed on 1.3.2021).
- UN Security Council** (2015): *Resolution 2254*. Adopted by the Security Council at its 7588th meeting, on 18 December 2015.
- ((2020): Annex to the letter dated 6 April 2020 from the representatives of the Dominican Republic, Germany and the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations addressed to the Secretary-General. Summary of the meeting on the Syrian Arab Republic held by the Informal Expert Group on Women and Peace and Security on 26 February 2020.
- UN Trust Fund for Human Security** (2021): *What is Human Security?*; available at: <https://www.un.org/> (last accessed on 15.3.2021).
- UNHCR** (2018): *Syria emergency*; available at: <https://www.unhcr.org/syria-emergency.html> (last accessed on 12.3.2021).
- ((2021a). *Syria Regional Refugee Response*; available at: https://data.unhcr.org/en/situations/syria#_ga=2.88287391.540515814.1613983104-%201749398985.1612171209 (last accessed on 12.3.2021).
- ((2021b): *Syria. Internally Displaced People*; available at: <https://www.unhcr.org/sy/internally-displaced-people#:~:text=There%20are%206.2%20million%20people,the%20second%20or%20third%20time> (last accessed on 12.3.2021).
- Vohra, A.** (2019): Europe Doesn't Even Agree on Assad Anymore, in: *Foreign Policy* (08.3.2019); available at: <https://foreignpolicy.com/2019/03/08/europe-doesnt-even-agree-on-assad-anymore/> (last accessed on 14.3.2021).
- WEF** (2019): *Global Gender Gap Report 2020*; available at: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf (last accessed on 14.3.2021).
- Wilpf, D.** (2020): *Sexual violence by force of arms against women in Syria. A tool of political repression, social dismantling and impoverishment of women and communities*. Dawlaty / Women's International League for Peace & Freedom.
- World Bank** (2021): *The World Bank In Syrian Arab Republic*; available at: <https://www.worldbank.org/en/country/syria/overview> (last accessed on 12.3.2021).
- Yazigi, J.** (2014): *Syria's War Economy*. ECFR Policy Brief; available at: https://ecfr.eu/wp-content/uploads/ECFR97_SYRIA_BRIEF_AW.pdf (last accessed on 14.3.2021).
- Neumann, H. and Hopgood, L.** (2020): *The #Shecurity Index*; available at: <http://shecurity.info/wp-content/uploads/2020/10/SHEcurity-Index-final.pdf> (last accessed on 14.3.2021).
- Nichols, M.** (2019): Russia, backed by China, casts 14th U.N. veto on Syria to block cross-border aid, in: *Reuters*; available at: <https://www.reuters.com/article/us-syria-security-un-idUSKBN1Y023V> (last accessed on 14.3.2021).
- OECD** (2017): *Gender equality and women's empowerment in fragile and conflict affected situations: A review of donor support*. *OECD Development Policy Papers*. Paris: OECD.
- Risch, J.** (2020): With a U.N. Veto, Russia and China Add to Syria's Misery, in: *The New York Times* (20.7.2020); available at: <https://www.nytimes.com/2020/07/20/opinion/russia-china-syria-united-nations.html> (last accessed on 14.03.2021).
- Saba, K. and Kapilashrami, A.** (2016): Understanding women's experience of violence and the political economy of gender in conflict: The case of Syria, in: *Reproductive Health Matters* 24; available at: https://www.researchgate.net/publication/303712385_Understanding_women%27s_experience_of_violence_and_the_political_economy_of_gender_in_conflict_The_case_of_Syria (last accessed on 14.3.2021).
- Said, S.** (2020): *COVID-19 and the Syrian Economy. Implications for Social Justice*. Friedrich-Ebert-Stiftung; available at: <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/16320.pdf> (last accessed on 14.3.2021).
- Scheyer, V. and Kumskova, M.** (2019): *Feminist Foreign Policy. A Fine Line Between »Adding Women« and Pursuing A Feminist Agenda*, in: *Journal of International Affairs* 72: 5776-.
- Staszewska, K.** (2017): *Syria Response Consultations On The UK National Action Plan On Women, Peace and Security*, in: A. Laila / S. Boukhary (eds): *Women Now for Development*; available at: https://docs.euromedwomen.foundation/files/ermwf-documents/7933_4.125.womenpeaceandsecurity-syria.pdf (last accessed on 14.3.2021).
- Stern, M.** (2011): *Gender and race in the European security strategy: Europe as a »force for good«?*, in: *Journal of International Relations and Development* (January 2011).
- TDA** (2017): *Discrimination against Women in Syrian Society (I/II): Awareness of Women Rights and Freedoms*, in: T. D. After (ed.): *Istanbul: The Day After*; available at: <https://tda-sy.org/wp-content/uploads/2020/03/Discrimination-against-Women-Pt-1.pdf> (last accessed on 14.3.2021).
- The Greens / EFA in the European Parliament** (2021): *Practicing what we preach: Making the EU Foreign Policy a Feminist One*. Brussels: The Greens / EFA in the European Parliament.
- Thompson, L.** (2020): *Feminist Foreign Policy: A Framework*. International Center for Research on Women; available at: <https://www.icrw.org/publications/feminist-foreign-policy/> (last accessed on 14.03.2021).
- Thompson, L. and Clement, R.** (2019): *Defining Feminist Foreign Policy*. International Center for Research on Women; available at: <https://www.icrw.org/publications/defining-feminist-foreign-policy/> (last accessed on 14.3.2021).
- Tickner, A.** (2019): *Peace and Security from a Feminist Perspective*, in: S. E. Davies / J. True (eds): *The Oxford Handbook of Women, Peace, and Security*. New York: Oxford University Press.
- Transparency International** (2010): *Corruption Perceptions Index*; available at: <https://www.transparency.org/en/cpi/2010?#> (last accessed on 14.3.2021).

حول المؤلفتين

دمغة الناشر

مؤسسة فريدريش إيبيرت Friedrich-Ebert-Stiftung
ص.ب. 116107 رياض الصلح | بيروت 2210 1107 | لبنان

لا يسمح بالاستخدام التجاري لأي من وسائل الإعلام التي تنشرها مؤسسة فريدريش إيبيرت (FES) من دون موافقة خطية من المؤسسة نفسها.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز طباعة أي أجزاء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجها أو استخدامها بأي شكل أو بأي وسيلة من دون إذن خطي مسبق من الناشر.

نورا اليسا بيك هي خبيرة مستقلة وأخصائية في إدارة البرامج. شاركت في تأسيس لانوسيك (Lanosec)، وهي منظمة استشارية لإصلاح قطاع الأمن والحكم الرشيد. وقد أمضت عقداً من الزمن في العمل في الشرق الأوسط في الشؤون السياسية، وإصلاح القطاع الأمني، والتعاون الدولي..

باربارا ميتلهامر هي محللة ومستشارة سياسية مستقلة مقرها في برلين. كما أنها، من بين أمور أخرى، خبيرة تعمل مع لانوسيك. وهي تركز على الأمن البشري والسياسة الخارجية النسوية. وقد شغلت منصباً قيادياً في مجال الاستشارات السياسية، وكانت مديرة مشروع ومسؤولة صحفية في مؤتمر ميونيخ الأمني.

شكر وتقدير

يسرّ المؤلفتين أن تُعربا عن امتنانهما لماريا العبدية، وصباح الحلاق، ومريم جليبي، ومارسيا كاميتسي، ولمى قنوت، وصبيحة خليل، وبسمة قضماني، وغراسيا ردولفي، ولارا سكاربيتا على المدخلات القيّمة التي قدّمتها خلال المقابلات الشخصية.

السياسة الخارجية النسوية للاتحاد الأوروبي بشأن سوريا

كيف يمكن المنظور الشامل أن يرشد صنّاع السياسات في الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا



إن النهج الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي تجاه سوريا ليس مراعيًا للجندر، ويميل إلى زيادة عدد النساء في النظام بدلاً من إعادة التفكير بما يتماشى والنهج النسوي. وتهيمن المصالح الوطنية على الخطاب، كما تهتمّش تطلّعات السوريين والسوريات. وبلغت هذه الديناميات ذروتها في غياب الإدماج والمشاركة المتساوية للسوريين، لا سيما النساء بينهم، في عمليات الانتقال السياسي. وبالرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، إلا أنه لم يتغلب على الحواجز الهيكلية التي تحول دون المشاركة المتساوية، ودون إسهامات المجتمع المدني الكبيرة في صنع السياسات. يجدر بالاتحاد رآب الصدع في المعلومات الجندريّة، وتوسيع إطاره الاستراتيجي بالاستناد إلى توفير الأمن البشري المراعي للجندر والمتقاطع الجوانب. كما يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى تحديد أوجه اللامساواة النظامية، وإدراج أصوات النساء والمجتمع المدني والفئات المهمشة في صنعه السياسات بشأن سوريا.



تعتمد السياسة الخارجية النسوية زاوية مختلفة حول السلام والنزاع. ويستند هذا المفهوم إلى تعريف واسع النطاق للأمن، ويدرس بشكل نقدي علاقات القوة على جميع المستويات، ويركز على التنوع في صنع السياسات. وبالرغم من أن المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة وحقوق الإنسان هي العمود الفقري للسياسة الخارجية النسوية، إلا أنها ليست إطاراً معيارياً بحتاً. بل تأخذ وقائع السلام والنزاع بعين الاعتبار. بالتالي، تقدم السياسة الخارجية النسوية طرقاً جديدة للتفكير والعمل على تحقيق نهج أكثر إدماجاً ومساواة وشمولاً للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.



بلغت سوريا عامها الحادي عشر من الحرب الأهلية المدوّلة التي أدّت إلى أسوأ أزمة إنسانية وأزمة لاجئين في عصرنا. ويبدو أن التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع، يستجيب لاحتياجات وحقوق جميع السوريين والسوريات، بعيد المنال. وقد أثر النزاع تأثيراً غير متناسب في النساء والفئات المهمشة، فيما تم إغفال دورهنّ في حل النزاعات. وصحيح أن الحرب في سوريا تكتسي أهمية قصوى بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن نهجه الحالي في مكافحة الإرهاب لا يوفر مخرجاً من المأزق السياسي. لذا يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى مناظير جديدة للاستجابة للالتزامات المتعددة الأبعاد في سوريا، ليس فقط لدعم السوريين كافة، لكن أيضاً لما فيه صالح الاتحاد الأوروبي.